

خُلَاصَةُ الْأَصُولِ

تأليف

حضرة الاستاذ العلامة سلطان افندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

﴿ الطبعة الاولى ﴾

طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الحمامين بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

خلاصة الأصول

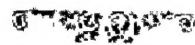


تأليف

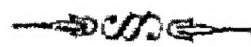
حضرة الاستاذ العلامة سلطان افندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



(الطبعة الاولى)

طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الجماين بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

- فهرس -
(كتاب خلاصة الاصول)

صفحة	
(٢)	الحاجة الى تأليف هذا الكتاب
(٣)	الداعى الى طبعه
(٤)	خطبة المؤلف
(٤)	مقدمة تشتمل على بيان ان ارسال الرسل آت على ناموس الخلقة
(٧)	العقل لبس كافيا فى الوصول الى طريق السعادتين الدنيوية والاخروية
(٩)	بيان ما اتحدت فيه الديانات السماوية
(١٢)	تمهيد لتعريف علم الاصول
(١٣)	تعريف علم الاصول
(١٥)	موضوعه وغايته ووضعه
(١٥)	الحكم عند الاصوليين
(١٦)	التكليف لا يكون الا بفعل
(١٦)	الغافل
(١٧)	حكم الملجأ والمكره من حيث التكليف وعدمه
(١٨)	خطاب الوضع
(١٩)	مبحث الأدلة
(٢١)	مبحث الحاص
(٢٤)	الامر

صفحة	
(٢٦)	الآتيان بالمأمور به
(٢٨)	الحسن والقبح
(٣١)	الهي
(٣٢)	الهي عنه
(٣٤)	ضد الامر والهي
(٣٦)	المطلق والمقيد
(٣٧)	العام
(٤٠)	قصر العام
(٤١)	تخصيص العام
(٤٤)	الفاظ العموم
(٤٦)	المشترك
(٤٧)	الجمع المنكر
(٤٧)	الظاهر
(٤٨)	النص
(٤٩)	المفسر
(٤٩)	المحكم
(٥٠)	الممارسة والترجيح بين انواع الظهور
(٥١)	الخي
(٥١)	المشكل
(٥٣)	المجمل
(٥٤)	قاعدة يعرف بها المجمل من المتشابه

صفحة	
(٥٤)	المتشابه
(٥٥)	الحقيقة والمجاز
(٥٧)	الصريح
(٥٧)	الكناية
(٥٧)	الدال بعبارة
(٥٩)	الدال بإشارته
(٥٩)	الدال بالنص
(٦٠)	الدلالة بالمفهوم وأقسامها وبيان ما يحتاج به منها وما لا يحتاج
(٦١)	الدال باقتضائه
(٦١)	المعارضة والترجيح بين أنواع الدلالة
(٦٤)	البيان وأقسامه الخمسة
(٦٦)	بيان أن النسخ تقتضيه العدالة والحكمة
(٧٠)	الركن الثاني السنة
(٧١)	شرائط الراوي
(٧٣)	راوي الحديث
(٧٥)	انقطاع الحديث
(٧٧)	الطعن في الحديث
(٧٩)	محل الخبر
(٨١)	أنواع الخبر
(٨١)	فعله عليه السلام
(٨٣)	تقريره عليه السلام

(٨٣)	حقيقة الوحي وبيان اقسامه	
(٨٤)	الاجماع	
(٩٠)	مراتب الاجماع	
(٩١)	القياس	
(٩٣)	شروط القياس	
(٩٨)	اركان القياس	
(٩٨)	طريقة معرفة العلة	
(٩٩)	طريق معرفة العلة بالنص	
(١٠٠)	« « بالاجماع	
(١٠٠)	« « بالمناسبة	
(١٠١)	العلة المجوزة للقياس	
(١٠١)	العلة الموجبة	
(١٠٢)	المعارضة والترجيح	
(١٠٧)	الاجتهاد	
(١٠٨)	باب التريثات	

﴿ بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	١٥	عليه	علمه
١٣	١٣	بالشكل	الشكل
١٥	١	واقسامه	وواضعه
١٥	٤	وغايته	وغايته
١٦	٥	به كذلك	بعدم وجوده كذلك
١٩	٣	للتقيل	للتقيل
١٩	٤	عليها	على المرأة
١٩	١٥	الصحابة . . . الى وسلم	التابعين وتابعي التابعين دون زمن الصحابة
٢٠	١	زمن النبي . . . الى والتابعين	زمن الصحابة والتابعين وتابعهم
٢٠	٩	بفهم	بمعرفة
٢١	٧	مأخذها	مآخذها
٢٣	٩	أن	أنه
٢٣	١٦	خاصات	خواص
٢٤	١٢	شقة	مشقة
٢٥	٤	ثابت	ثابت له

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٥	١٤	والوحدة	او الوحدة
٢٨	٨	وشبهت	وشبه
٣٥	٨	المخيط لجواز	المخيط فان عدم ضده وهو لبس الا زار لا يوجب الوقوع فيه لجواز
٧٠	١١	او تقريراً والمنقول	او تقريراً غير القرآن والمنقول
٧٤	١٦	بروع	بروع
٨١	٧	لدينه	لدينه
٨٦	٩	الال	الاصل
٨٦	١٤	تشابه	التشابه
٩٤	١١	تقيض	يقضي
١٠٦	٢	المثبت	المثبت
١٠٦	١٣	وأقر	وأقره

خُلَاصَةُ الْأُصُولِ

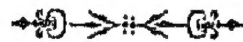


تأليف

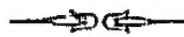
حضرة الأستاذ العلامة سلطان أفندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



﴿ الطبعة الأولى ﴾

مطبعة الواظ بشارع درب الحمامين بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله . ﴿ و بعد ﴾
فعلم الاصول علم جزيل الفائدة، عظيم النفع، ومنزله من العلوم الشرعية
منزلة الاصل من الفرع، والروح من الجسم، وهو مع شدة الحاجة اليه
بعيد المنال، وعرا الطريق، ذلك لصعوبة عبارات المؤلفين فيه مع كثرة
الاختلاف، وزيادة التطويل، ووفرة المناقشات اللفظية. فما كان أحوج
الناس الى كتاب يجمع شتيته، ويضم متفرقه، ويتحاشى المباحث
اللفظية، مع دقة في التحرير، وجودة في العبارة، وسلامة في الاختصار،
ونعم قد أتاح الله لهم ذلك الاستاذ الفاضل العلامة سلطان افندي
محمد المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية (دارالعلوم) فجمع فيه كتاباً
وافياً شافياً، نافعا مفيدا، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل. وقد
قرأ في تلك المدرسة عدة سنين. يزيد فيه كل سنة ما شاء. مما يجعله
ملائماً للطالبين، مفيداً فيما وضع لاجله

وقد رأى حضرة الشيخ محمد مصطفى الجندي والشيخ احمد
والى من نوابغ المدرسة ان يكون النفع به عاما، والفائدة مشتركة
فأذن لهما بطبعه . وقد اعتنى حفظه الله قبل طبعه بهذه تبيينه وتنقيحه،
وتحريره وتوضيحه . وطلب الى ان اعلق عليه من الملاحظات ما يكون
صالحا . من تفسير في المفردات، أو توضيح في العبارات ، أو تميم
لناقص ، أو زيادة مستمالة فكان . واضفت اليه زيادة على ذلك
عدة تمرينات مفيدة . تدريبا للطالب ، وتسهيلا لتثبيت القواعد ، فصار
الكتاب الآن من أحسن ما وضع في هذا الفن : ينتفع به المبتدى
ويرجع اليه المنتهي

وقد طبع طبعا متقنا على ورق جيد ليضرب في الاحكام بسهمين
ويحوز الحسن من الجهتين . ونرجو الله ان ينفع بالاستاذ وبكتابه
وان يوفقنا لنشر ما فيه الفائدة العامة آمين

مصطفى عناني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله خاتم انبيائه ، وخلاصة
أصفيائه . اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا ، وانت تجعل الحزن سهلا اذا
شئت ، وفقنا يا مفيض الخير الى سلوك سبيل الرشاد ، والهمنا الصواب
في الاقوال والافعال . تفضلت ربنا فأدم وزد ﴿ وبعد ﴾ فيقول
المستمد من آلاء مولاه (سلطان بن محمد بن علي) هذه كلمات
موجزة في علم الاصول يسترشد بها المبتدى ، ويحمدنها المنتهى ،
جمعتها لطلبة مدرسة المعلمين الناصرية راجيا ممن له الحول والقوة ان
يجعلها خالصه لوجهه تقديس وتعالى ، نافعة للمطلع عليها . ذلك ما هدانا
اليه وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

مقدمة

فطر الله الخليفة على من ايا مختلفة وخواص متباينة لكل منها
منفعة في عالم الوجود كما هو مشاهد في خواص العقاقير والنبات
وغيرها من الاجسام البخارية والسائلة . وقد رأينا في الحيوان على

اختلاف أنواعه من الخواص والمزايا ما يبهر اللب ويحار فيه العقل،
وان كثيرا منها ينقاد بطبعه الى رئيس يعمل على ما فيه نفعها فتعتمد
عليه في وسائل الحياة صادعة بأمره كما في النمل والنحل، وان لبعض
الطيور رئيسا يقودها في سيرها ويسهر لحراستها حتى اذا رأى ما يخشى
ممه وقوعها في شرك الاصطياد صاح تنبيهها الى الطيران والفرار، ولذا
ترى الصائد يحتمل للقبض عليه من غير ان تسمع له الطيور صوتا أو
تحس بأي حركة تتفهم منها التحذير والحث على الفرار

ومعلوم ان الانسان الذي هو ارقى انواع الحيوان خلقت له
الكائنات لينتفع بها فتراه دائبا في الاستمرار والانتفاع بخواص
المخلوقات بما منحه الله من الفكر الذي ذل به الصعاب واستخدم
به طبقات الحيوان التي هي اعظم منه خلقا وأكبر قوة كما استخدم
غيرها من البخار والكهرباء في سهولة طرق الوصول ونقل الاخبار
وانواع العلاج الى غير ذلك من الفوائد العائدة على ابناءه بالسعادة
وتمام الرفاهية . وهو مخلوق على حال مبنية على الفناء والتعويض
لتحلل اجزائه بواسطة الحرارة الغريزية والخارجية والاعتياض عما
فقد بما يتناوله من الاغذية، ومركوز في قلبه انه ذو صحة يطرأ عليه
المرض، وانه قادر على الكسب، قابل لان يصير عاجزا عنه . فلذا كان
مجبولا على حب الادخار والاستثمار بالمنافع، ومن ثم وقع التنازع
والتخاصم بين افراده، وهذا يؤدى الى الدمار واغتيال القوي
حقوق الضعيف، ويترتب على ذلك عدم انتظام المجتمع الانساني.

ومن هنا كان أحوج الى الرئيس الوازع اكثر من بقية انواع
الحيوان لما هو معلوم من كثرة مطامعه وتباين اغراضه وعظيم حاجياته
وكمالياته كي يكف عادية القوى عن الضعيف ويحول بين الظالم
والمظلوم فيصبح كل آمنّا على نفسه وعرضه وماله . وكما كانت قوانين
ذلك الوازع أمس بالصواب واقرب الى العدل انتظمت حال
المجتمع الانسانى ونمت الآمال واتسعت طرق الكسب وامتدت
الايدي الى الاعمال لما وقر في النفوس من ان المرء مجزى بعمله ان
خيرا فخير وان شرا فشر

ومن تأمل القوانين البشرية وجدها غير وافية بطهارة السرائر والتخلق
بالاخلاق الطاهرة كالتواضع وحب النفع للفقير ومساعدة الضعيف
واقالة العثرات الى غير ذلك ، من المكارم التي تؤدي الى الائتلاف والتناصر
كما انها لا تكف يد الظالم والعدوان الا ظاهرا ولو خلى بين الانسان
ومطالبه بحيث يحصل عليها بغير طريق العدل والانصاف آمنّا من
اطلاع المهيم على أعماله لاختلسها عاديا على غيره لان سيطرة القانون
البشري لا تتناول الا ما عليه الوازع وما يسمى بتوبيخ السريرة ليس
مانعا قويا من العدوان على فرض انه غير مقتبس من القوانين الالهية
فانه لا يقي من الشهوات والمطامع الا الزواجر المتيقنة الملائمة لها اللهم
الا في نفر من المفطورين على الخير والبر وقليل ما هم . هذا عدا تأثير
العادات والتباس الحق بالباطل والضرار بالنافع في وضع تلك القوانين
وتدوينها وكثيرا ما تبين لواضعيها الخطأ بعد العمل بها فاضطروا الى

تغييرها المرة بعد الاخرى ولا يزالون كذلك . وهذا بخلاف الشرائع السماوية فانها مفعمة بأن لله اطلاعا على خفايا السرائر ففي الآية الكريمة من سورة سبأ (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء) وقال في سورة التوبة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) وقال في سورة الزالزال (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وفي الاصحاح السادس من الانجيل متي (وأما أنت فمتى صنعت صدقة فلا تعرف شما لك ما تفعله يمينك لكي تكون صدقتك في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء هو يجازيك علانية) وفيه أيضا (وأما أنت فمتى صليت فادخل الى مخدعك وأغلق بابك وصل الى أبيك الذي في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء يجازيك علانية وحينما تصلون لا تكررُوا الكلام باطلا كلام فانهم يظنون أنه بكثرة كلامهم يستجاب لهم فلا تتشبهوا بهم لأن اباكم يعلم ما تحتاجون اليه قبل ان تسألوه)

رأبنا العقل الذي هو بمنزلة زمام للانسان في سلوكه طريق السعادة قد انزلته الشهوات عن حد الاعتدال فكان له كزمام جواد انحط الى قوائمه فتخبطت فيه يداه وعاقبه عن السير في طريقه القويم فنكب عنه الى سبيل شقاء غايته هاوية ايباق وهلاك . على أنه كلما شعر بذلك استحث جواد السير للوصول الى تلك الهاوية الموبقة . والحوادث التاريخية الماضية والقائمة والآتية دلائل ناطقة

بصحة ما قلناه . فإذا لابد لسعادة الانسان من اتباع سنن آخر هو
ذلك السرّ الالهى الذى فطر الانسان على ان يسير فى حياته على
مقتضاه حتى يصل الى غاية السعادة ونهاية الكمال فان الله لم يخلق
هذا النوع عبثاً ولم يتركه سدى يتيه في مجاهل الضلالة بل بين له طرق
الخير والشر على لسان رساله الذين فطرحهم على حب الارشاد والهداية
الى طريق الرشاد والتحذير عن طريق الغواية والشر كما قال تعالى فى
سورة طه (أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) وقال فى سورة البلد
(وهديناها للنجدين ^١) . أولئك الابرار الذين فطرحهم الله على ان ينهضوا
ببنى نوعهم الى الرقى فى مدارج السعادة الأبدية بما يرشدونهم اليه
من سبل الخير فى هذه الحياة الموصلة الى السعادة الابدية (الله اعلم
حيث يجعل رسالته) فتراهم يدأبون ليلهم ونهارهم فى اقتناعهم باتباع
ما يلقونه اليهم حتى يصدعوا بأمرهم ويسلكوا محجتهم ويهتدوا بهديهم
واذا اقتضت الحكمة انقياد بعض الحيوان الى رئيس فى التصرف النافع
فبالاحري ان ينقاد الى رئيسه هذا النوع الكثير المطامع المتشعب
الافكار الذى استخلفه الله فى الارض لعمارتها والقيام بالاسرار الالهية
الجالبة له السعادة والفلاح وقد أرشدنا تاريخ أولئك الرؤساء
صلوات الله عليهم على اختلاف بقاعهم وتباعد أزمانهم الى امتيازهم
عن عاصرتهم من قومهم فى سعة المدارك ونفاذ الفكر وتقاء السيرة
والسريرة وانهم لا يشغلهم عن دعوتهم هذه زهرة الحياة الدنيا وزخرفها

ولا ما تميل اليه الطباع البشرية من الجاه والمال لما ملأ قلوبهم من حب
 ارشاد نبي نوعهم الى طريق السداد لا يبعثون عنه بديلا وآي القرآن
 الكريم والكتب السماوية مشحونة بذلك قال تعالى في سورة الكهف
 (فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا)
 هذه سجيتهم التي فطروا عليها تبدو في حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم
 وكافة اطوارهم

اذا اجال الباحث النظر في جميع ما جاءوا به من تهذيب النفوس
 ومكارم الاخلاق وتدبير المنزل وأنواع العقوبات والمعاملات وجدها
 راجعة الى خمسة أشياء وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال
 كما ذكره ابن خلدون في باب (ان الظلم مؤذن بخراب العمران)
 فروح التشريع واحدة في جميع شرائع الانبياء والغرض منها المحافظة على
 هذه الاشياء الخمسة . والاختلاف انما هو في طرق الوصول اليها . وذلك
 يختلف باختلاف احوال الامم والازمان قال الله تعالى في سورة
 الكهف (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس
 نزلا) وقال تعالى في سورة التغابن (آمنوا بالله ورسوله والنور الذي
 انزلنا) وفي سورة البقرة (آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون
 كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا نفرق بين أحد من رسله)
 وقال في سورة الاسراء (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) وفي سورة الفرقان (وعباد
 الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذا خاطبهم الجاهلون قالوا

سلاما والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما (وقال في سورة الاسراء) (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) وقال في سورة الفرقان أيضا

(والذين لا يشهدون الزور واذامروا باللغو هموا كراما) الى غير ذلك من آي القرآن الكريم التي لا يسع المقام ايرادها وقال في الاصحاح الخامس من الانجيل متى (لا تظنوا اني جئت لأنقض الناموس او الانبياء ما جئت لأنقض بل لأكمل) وقال في هذا الاصحاح أيضا (قد سمعتم انه قيل للقديماء لا تقتل ومن قتل يكون مستوجب الحكم وأما أنا فأقول لكم ان كل من يغضب على اخيه باطلا يكون مستوجب الحكم) وفيه أيضا (وقد سمعتم انه قد قيل للقديماء لا تزن وأما أنا فأقول ان كل من نظر لامرأة اخيه يشتم بها قد زنى بها في قلبه) وفي الاصحاح الخامس عشر من الانجيل المذكور (من القلب تخرج افكار شريرة : قتل ، زنى ، فسق ، سرقة ، شهادة زور)

ومن تصفح الشرائع السماوية وما اشتملت عليه من الحض على الايمان والعبادة والحث على الاخلاق الفاضلة وحسن المعاملة والمواظ

والعبر وأنواع الثواب والعقاب بعين التدقيق والامعان يجدها كلها راجعة الى الايمان والمحافظة على النفس والعقل والعرض والمال والنسل فلا داعي الى اطالة البحث في هذا ويراود كثير من آي الكتب السماوية اذا تقرر هذا علمنا ان الشارع حث على انقياد بني الانسان للشرائع كي ينالوا السعادة الابدية ويعيشوا عيشة طيبة آمنين مطمئنين على انفسهم وعقولهم واولادهم وساكسبت أيديهم لا تتطرف اليها ايدي العدوان والامتهان . ومعلوم ان طرق ذلك تختلف باختلاف الامم زمانا ومكانا واطوارا واخلاقا . ومن ثم جاءت الانبياء متعاقبة كل له شريعة يبين فيها الطرق المؤدية للوصول الى ما ذكرناه من مقاصد الشرائع . وهذا امر جاء لكل الامم في سالف الازمان غير ان منهم من أعلمنا الله به وقصه علينا عظة واعتبارا نظرا لعلمنا ببعض أحواله ووصول شئ من انبيائه اليها وفي ذكرها لنا مواعظ وفوائد يقتضيها التشريع كما قال الله تعالى في سورة هود (وكلا نقص عليك من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك) . ومنهم من لم تصل اليها انباؤه لتباعد الزمنة وتنائي الامكنة وبعدا الشقة مع عدم الحاجة التشريعية الى ذكر تلك الانبياء التي ليس لنا بها سابقة علم وذلك كالرسل الذين أرسلوا في غير البقاع الآسية فان رحمة الله بعباده ومنحهم الهداية الموصلة الى سعادتي الدنيا والآخرة ليست قاصرة على قوم دون قوم وخاصة ببقعة درناخرى قال الله تعالى في سورة غافر في شأن الرسل عليهم السلام «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» فظهر من

كل هذا ان الله تعالى ارسل الرسل للانسان وانزل عليهم الشرائع دلائل
مبينه ما يتعلق بكل فعل من أفعاله كما قال تعالى « لئلا يكون للناس على
الله حجة بعد الرسل »

ولما كانت الافعال غير محصورة ومنها ما لم يقع حين التشريع
بل يقع في الازمان الى بعده ولا يحيط النص ببيان أحكام كل فعل
من الافعال الانسانية نوه بقياس بعضها على بعض في الحكم بدليل
قوله تعالى « فاعتبروا يا اولي الابصار » اذ الاعتبار رد الشيء الى
نظيره في الحكم

فقد تبين من هذا ان افعال المكلفين موضوعات قضايا
محمولاتها تلك الاحكام المنوطة بها على سبيل التفصيل (١) والعلم بها
من تلك الأدلة يسمى فقها

وقد نظر العلماء في الأدلة المذكورة والاحكام على سبيل التفصيل
فوجدوا ان الاولى راجعة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، والثانية
راجعة الى الوجوب والنسب والحرمة والكراهة والاباحة . ونظروا
في كيفية الاستدلال بالأدلة المذكورة بوجه عام على تلك الاحكام
من غير تعرض للجزئيات الا على سبيل التمثيل كقولهم : الامر يقتضي
الوجوب ان لم يعارض بدليل آخر ، والنهي يقتضي التحريم كذلك .
فانه يندرج في الاول حكم الصلاة والزكاة في قوله تعالى « أقيموا

(١) بمعنى ان لكل فعل حكما كالصلاة فان حكمها الفرضية
وكذلك الصيام والحج والقتل والسرقة فان حكم كل منهما التحريم وهكذا

الصلاة وآتوا الزكاة» ويندرج في الثاني حكم القتل والزنا في قوله تعالى «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» وقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا) فحصلت قواعد كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بها على تلك الأحكام المذكورة وما يتوقف عليه ذلك الاستدلال وسموا تلك القواعد بأصول الفقه لا ببناء مسائله المستنبطة من أدلتها التفصيلية عليه مباشرة

﴿ تعريف علم الأصول ﴾

بان مما تقدم ان علم الأصول هو قواعد كلية يتوصل بها الى استنباط الفقه من أدلته التفصيلية (١) نحو: الامر للوجوب ، والنهي للتحريم وحكم الخاص يتناول المخصوص قطعا ، والعام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا

وكيفية التوصل ان تجعل تلك القضايا الكلية المدونة في علم الأصول كبرى بالشكل الاول وصغراء موجبة سهلة الحصول مأخذها الدليل التفصيلي فنقول : الصلاة مأمور بها في قوله له تعالى وأقيموا الصلاة ، وكل مأمور به واجب ينتج : الصلاة واجبة ، والخمر منهي عنها في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام

(١) او ما يتوقف عليه ذلك الموصول كعدم نسخ الدليل وعدم معارضته بدليل آخر ارجح منه وكالشروط المشتركة في قطعية كل من العام وغيره الى غير ذلك مما سيجيء مفصلا في محله

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ' وكل منهي عنه محرم ، فينتج : الحظر محرم . والطواف بالبيت المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) خاص ، وكل خاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا وهو الطواف لا غير ، ينتج : الطواف بالبيت المأمور به يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا وهو الطواف دون الطهارة مثلا . والداخل في البيت المحرم الثابت له الأمن في قوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) عام ، وكل عام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعا وهو الداخل مطلقا ولو كان جانيا فلا يقتل من لاذ (١) به (٢) ، والنتيجة هي المطلوب الفقهي كما ان ما ذكر من الآيات وهو قوله تعالى « وأقيموا الصلاة ... الخ » هو الدليل التفصيلي

(١) بل يمنع عنه الاكل والشرب حتي يخرج منه ويقتل — وقال الامام الشافعي يقتل وان تعلق بأستار الكعبة . وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان العام قطعي او ظني . فمن قال بالاول لم يفسره بالقياس ولا برواية الآحاد ومن قال بالثاني ففسره بحديث الآحاد وهو قوله عليه السلام (ان هذا البيت لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم) وقاس القتل على الجناية في الاعضاء

(٢) ويمكن جعل هذا التمثيل على صورة قياس استثنائي بأن يقال كلما كانت الصلاة مأمورا بها كانت واجبة لكنها مأمورها في قوله تعالى « وأقيموا الصلاة » فينتج انها واجبة الخ

﴿ موضوع وغاية وأقسام ﴾

موضوعه الأدلة الشرعية من حيث اثباتها للأحكام والأحكام من حيث استنباطها منها

وغاية معرفة أحكام الله تعالى لتتال بها السعادة
ووضعه الإمام الشافعي رضي الله عنه . ورسالته فيه مشهورة وهي
أول كتاب ألف في هذا الفن

﴿ باب الاصطلاح ﴾

الحكم عند الأصوليين هو خطاب الله تعالى (أي كلامه النفسي
الالزلي) (١) المتعلق بأفعال العباد (٢) اقتضاء أو تخييراً (ويطلق
عند الفقهاء على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والندب)
والاقتضاء أما أن يكون اقتضاء للفعل أو الترك على سبيل الجزم
الأول الواجب والثاني المحرم . أو غير الجزم الأول المندوب والثاني
المكروه . والتخيير الاباحة . وهذا ما يسمى بخطاب التكليف

(١) فالحكم عند الأصوليين قديم وحصول أثره في الخارج لكل
المرأة بالعقد وحرمتها بالطلاق حادث

(٢) عدل عما هو مشهور بجمل كلمة العباد مكان كلمة المكلفين
لما يرد على المشهور من أحكام الصبي في الصوم والصلاة وجواز
تصرفه فيما يعود عليه بالمنفعة كقبوله الهبة وأبرائه من الدين

(تنبيه)

لا تكليف الا بما يطاق وهو كل ممكن في ذاته للانسان اختيار
في وجوده او عدمه وان كان قد يكون واجبا بالغير نظراً لتعلق علم
الله بمحصله طبقاً لما سيكون او محالاً بالغير ايضاً نظراً لتعلق علم الله
به كذلك . اما ما لا يطاق - وهو قسمان : الاول الممكن المستحيل عادة
كمشي الزمن وابصار الاعمى وطيران الانسان في الهواء بدون آلة
تساعد على ذلك ، والثاني المستحيل عقلاً كاجتماع النقيضين وارتفاعهما
فلا تكليف به بدليل قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وقيل يجوز
التكليف بالأخيرين وان لم يقع ذلك وفائده الابتلاء والاختبار
بإظهار المكلف الامتثال او عدمه

ولما كان كل من الغافل والملجأ والمكره ليس مكلفاً على قول بعض
الاصوليين ، ومكلفاً على قول بعض آخر رأينا ان نبين ذلك فنقول

(الغافل)

الغافل الذي لا شعوره كالنائم والساهي غير مكلف لأن من
شروط التكليف العلم الذي من فروعه امتثال أوامر المكلف ونواهيه
فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط اذ حصول الشيء بدون شرط
محال في جميع الاوقات

﴿ الملجأ ﴾

الملجأ الذي يدري ولكن لا يمكنه الفعل ولا الترك كالملقى من شاهق على رجل ليقتله . هو بهذا المعنى غير مكلف لأن الامتثال والا ابتلاء للذين هما فائدتا التكليف لا يتصوران ممن حالته هذه فإنه فاقد القدرة والاختيار معا فهو بمنزلة الجماد

﴿ المكروه ﴾

الا كراه قسمان: ما جىء وغير ما جىء . فالملجىء ما يفوت النفس أو العضو لو لم يمثل المكروه أمر من أكرهه . وغير الملجىء ما ليس كذلك كأن يهدد المكروه المكروه بالحبس أو الضرب والمكروه مكلف في هاتين الحالتين بدليل ان المكروه عليه ممكن في ذاته وان الفاعل قد يفعله وقد لا يفعله . وبدليل ان فعله قد يكون واجبا كما اذا أكره على شرب الخمر وهدد بالقتل فإنه يجب عليه الشرب اختيارا لا خف الضررين عنده وصيانة لنفسه من الضياع ويأثم ان لم يشرب . وقد يكون حراما كما اذا أكره على قتل مسلم ظلما فإنه يأثم لو قتله وان كان لا يقتص منه

والضابط في الا كراه انه اما ان يكون على قول واما ان يكون على فعل . فالاول ان كان من قبيل الاخبار لا يتحقق مقتضاه في نظر الشارع . وان كان انشاء فان كان مما لا يبطله الهزل كالاطلاق والعق يتحقق مقتضاه . وان كان غير ذلك كالبيع والاجارة فإنه لا

يصح لا شتراط الرضا فيه وبطلانه بالهزل
والثاني ان امكن جمل المكره فيه بمنزلة الآلة أوخذ به المكره
كالا كراه على القتل وعلى اتلاف مال الغير بدون حق فيقتص من
المكره دون المكره في الحالة الاولى ويضمن في الثانية

﴿ بحث خطاب الوضع ﴾

(٢) وهو خطاب الله تعالى المتعلق بكون الشيء سبباً أو شرطاً
أو مانعاً — فالسبب ما يتعلق به الحكم ويستند اليه كدخول الوقت
لوجوب الصلاة والسكر للحد واتلاف الصبي مال الغير لوجوب الضمان
في ماله وأداء الولي عنه فانه يقال وجبت الصلاة لدخول وقتها وكذا
فيما بعده

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عزم لذاته كالطهارة بالنسبة للصلاة لان مجرد الوضوء
ليس كافياً في تحقق الصلاة ولا في عدمها وكذلك تعريف الركن
كالركوع والسجود بالنسبة للصلاة والايجاب والقبول بالنسبة للعقود

(١) أي الجعل

(٢) خطاب الوضع مستغنى عنه بخطاب التكليف لان وجوب
الصلاة مثلاً الذي هو معلوم من خطاب التكليف يقتضى صلاة حصل
سبب ايجابها (وهو دلوك الشمس مثلاً) وارتفع المانع منه كالحيض
واستوفت شرائطها كالطهارة بأنواعها ولكن لما تغيرا مفهوم ما ذكر خطاب
الوضع لمجرد الايضاح

الا انه داخل في الماهية بخلاف الشرط فانه خارج عنها
 والمانع هر الوصف المضاف اليه نقيض الحكم الذي منعه كأبوة
 القاتل المقتيل بالنسبة للتصاص وكالحيض بالنسبة للصلاة فانه يقال
 لم يقتل القاتل لكونه أباً لمن قتله ولم تجب عليها الصلاة لكونها حائضاً
 أما الصحة (وهي موافقة الفعل ذي الوجهين وقوعا للشرع^٣) والفساد
 (وهو مخالفة الفعل المذكور له) فمعتليان وليسا من خطاب الوضع

﴿ مبحث الأدلة ﴾

الدليل عند الأصوليين ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب
 خبري سواء كان لفظاً أو غير لفظ مفردا أو مركبا ولذا عد منه
 الخاص والعام

والادلة راجعة كما أسلفنا الى أربعة أشياء منها الكتاب - وهو
 اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواترا المتعبد
 بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه المرسوم في المصاحف
 ومباحثة الخاصة به هي ان المشهور منه « وهو ما تواتر في زمان
 الصحابة والتابعين دون زمن النبي صلى الله عليه وسلم » يعارض

(٣) كل شيء شرعي له أركان وشروط فاذا حصل من المكلف
 مستوفيا تلك الاشياء المعلومة في الخطابين (خطاب التكليف، وخطاب
 الوضع) علم أنه وقع صحيحاً بطريق العقل وان وقع غير مستوف لها
 علم عقلا انه فاسد فله جهتا وقوع

المتواتر « رهو متواتر في الأزمنة الثلاثة زمن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين والآحاد بخلافها

مثال المشهور ما قرأه ابن عباس في كفارة البمين وهو قوله تعالى
فصيام ثلاثة أيام متتابعات فانها تعارض المتواتر وهي قراءة فصيام
ثلاثة أيام بدون متتابعات والآحاد منه لا يعارض شيئاً من
القسمين الأولين (١)

والسنة هي ما أضيف الى النبي عليه السلام قولاً او فعلاً او
تقريراً واذ كانا على الأسلوب العربي وفهم معنهما لا يكون الا
بفهم الالفاظ وفهم معانيها في اللغة العربية وخواص تراكيبها
وجب على الناظر فيهما لأجل ان يعرف منهما الأحكام ان
يتبع في فهم معنهما مذاق استعمال تلك اللغة والا فقد ركب
متن عمياء وخبط خبط عشواء وبين ان هذا يقتضي البحث
عن كيفية وضع الالفاظ لمعانيها وظهورها منها او عدم ظهورها
ووجوه استعمالها فيها ونوع دلالتها عليها فهي من جهة الوضع
تنقسم الى أربعة أقسام: الخاص والعام والمشارك والجمع المنكر.
ومن جهة ظهورها الى أربعة أقسام أيضاً وهي: الظاهر والنص

(١) المحققون على ان القراءات السبع متواترة في
الجوهر دون الهيئة والمراد بالجوهر الحروف التي تختلف بالرسم
كما لك يوم الدين وملك يوم الدين وبالهيئة غير ذلك مما لا يختلف
به الرسم كتفخيم اللامات وتخفيف بعض الحروف الى غير ذلك

والمفسر والمحكم ، ومن جهة عدمه الى أربعة وهي : الخفي
والمشكل والمجمل والمتشابه ، ومن جهة وجوه استعمالها تنقسم
الى أربعة أيضاً وهي ، الحقيقة والمجاز والصريح والكناية ، ومن
جهة الدلالة تنقسم الى أربعة كذلك وهي الدال بعبارة والدال
بإشارته والدال باقتضائه والدال بنصه . وبعد هذه الأقسام
العشرين قسم آخر يشملها وهو أربعة أقسام

الأول معرفة مأخذها ككون الخاص مأخوذاً من اختصاص
فلان بكذا ، والنص مأخوذاً من كذا ، ومثل ذلك بقية الأقسام
وهو قليل الجدوي في علم الأصول فلا نتعرض له

والثاني معرفة حقائقها الشرعية المعتمدة عند الأصوليين
والثالث معرفة أحكامها أي الآثار المترتبة عليها الثابتة لها
كأفادة الحكم الوارد على الخاص القطع فيما يدل عليه وكأفادة الحكم
الوارد على العام الظن ان كان مخصصاً والقطع ان لم يكن كذلك
والرابع معرفة ترجيح بعضها على بعض عند التعارض ولما كان
القسم الأول غير معتبر في علم الأصول كان المجموع ستين قسماً وهذه
المباحث مشتركة بين الكتاب والسنة وسيأتى للسنة مباحث
مختصة بها

﴿ مبحث الخاص ﴾

الخاص ما وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد . فخرج بقولنا
على الانفراد العام فإنه موضوع لمعنى واحد شامل لأفراد متعددة

من غير حصر. والمراد بالواحد المذكور في التعريف الواحد الحقيقي كزيد وعمرو أو الاعتباري كأسماء الأعداد مثل ثلاثة ومائة فيدخل في تعريف الخاص كل من الفعل والحرف إذا لم يكن مشتركاً وكذا المثني الذي ليس فيه ال الاستغراقية والمنكر الذي ليس واقعاً في سياق النفي

والخاص اما جزئي نحو علي مثلاً، وأما نوع نحو رجل او جنس نحو انسان « وإنما عد الانسان جنساً والرجل نوعاً لاختلاف أفراد الانسان في الحكم الشرعي دون الرجل ذي الاهلية المعتبرة شرعاً » وحكمه ان يتناول مدلوله قطعاً بالنسبة لما اريد به من الحكم الشرعي كما يؤخذ من مذاق استعمالات اللغة فان من يقول زيد عالم انما يريد افادة ثبوت العلم الذي هو قسم من اقسام الخاص لزيد الذي هو قسم منه أيضاً افادة قطعية. ومعنى كونه قطعياً في افادة مدلوله ان غيره لا يحتمل فهمه منه فهما ناشئاً عن دليل وان كان اللفظ صالحاً لتناوله - وليكون الخاص قطعياً في افادة معناه تعين حمل القرء المذكور لبيان العدة في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » على الحيض دون الطهر لانه لو حمل على الثاني نظراً لتأنيث اسم العدد القاضى بأن يكون المعدود مذكراً وهو الطهر دون الحيض كما قال به الامام الشافعي لما كانت العدة ثلاثة قروء بل اثنين وبعضها لأن الشافعي رضى الله عنه يحسب الطهر الاول الذي حصل فيه الطلاق ويعتبر طهرين بعده ولو قيل ان بعض الطهر طهر فتكون العدة ثلاثة

اطهار قلنا في رده ان الطهر اسم لما تخالل بين الدمين على انه لو عد
بعض الطهر طهرا لكفى طهر ساعة واحدة في الثالث ولا قائل به
والخاص بين في نفسه فلا يحتاج الى بيان لانه يكون تحصيل حاصل ولا
يجوز الزيادة عليه بخبر الواحد (١) ومن الخاص الأمر والنهي
والمطلق والمقيد

(١) فلا يجوز زيادة الطمأنينة في الركوع والسجود في قوله
تعالى اركعوا واسجدوا على سبيل الفرض بخبر الواحد وهو قوله عليه
السلام الاعرابي قم فصل فانك لم تصل لأن الركوع معناه الخاص
الميلان عن الاستواء والسجود معناه وضع الجبهة على الارض
واحتمالهما لتلك الزيادة لم ينشأ عن دليل وكذا لا يجوز اشتراط النواالة
في الوضوء (او اظبة النبي علي ذلك) واشتراط الترتيب لحديث (لا يقبل
الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه)
واشتراط التسمية لحديث (لا وضوء لمن لم بسم الله تعالى) واشتراط
النية (لحديث إنما الاعمال بالنيات) على سبيل الفرض في قوله تعالى
واغسلوا وجوهكم وايديكم لان قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الخ
وامسحوا برءوسكم خاصات معلوم معناها وهو الاشارة والاصابة واشتراط
هذه الاشياء بهذه الاخبار يكون زيادة على النص وكذا لا يجوز
زيادة الطهارة على سبيل الفرض في آية وليطوفوا بالبيت العتيق لحديث
الا لا يطوفن بهذا البيت محدث ولا عريان لان الطواف خاص معلوم
معناه وهو الدوران بالبيت فلا يكون موقوفاً على الطهارة

﴿ الأمر ﴾

الأمر هو لفظ طلب به الفعل استعمالاً طلباً جازماً باعتبار وضعه له فالمتعمل في التهديد نحو (اعملوا ما شئتم) والتعجيز نحو (فأتوا بسورة من مثله) والندب نحو (اذا تدأيتنم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه) والاخبار عن طلب الفعل نحو قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) ليس من الامر وان افاد الوجوب في المثال الاخير ويختص لفظ الامر بالوجوب لقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) فان تهديد المخالف بخوف الفتنة والعذاب الاليم يقتضي وجوب عدمها لقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى (١) الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (لولا ان اشق علي أمتي لأمرتهم بالسواك) فانه لاشقة الا في الوجوب دون الندب والاباحة والصيغة التي تختص بالوجوب هي فعل (٢) الامر بدليل قوله تعالى (واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون) فان ذمهم على ترك الامثال بالصيغة المطلقة دليل على افادتها الوجوب والمعقول من اللغة كذلك فان السيد يعد عبده الذي لم يمثل امره عاصيا وما ذلك الا

(١) معني قضي هنا أمر (بدليل عطف رسول على لفظ الجلالة) لا قدر

(٢) مثل فعل الامر المضارع المقترن بلام الامر كقوله تعالى وليظوفوا باليت العتيق

بترك الواجب خلافا لمن قال بان موجبها ندب لانها اطلب الفعل ولا بد فيه من جانب الرجحان ومن قال بان موجبها الاباحة لانها تقتضى التصريح بايجاد الفعل والاباحة هي القدر المتيقن فيه ومن توقف نظرا لكونها تستعمل في معان كثيرة وهذا الحكم ثابت ولو بعد الحظر ولا يخرج عنه للاباحة الا بقرينة كما في قوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وقول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) (١) فان الآية الأولى اتت بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فان الامر في كل ذلك بعد الحظر المقيد انما هو لا رجاءه الى الحكم الاصلى عند انتفاء القيد وذلك الحكم هو الاباحة فالحكم الاصلى وتقييد النهي قرينة على استعمال الأمر هنا للاباحة كل أمر قيد بما يفيد التكرار (٢) والوحدة

(١) وكقوله تعالى فاذا تطهرتم فاتوهن من حيث امركم الله وقوله عليه الصلاة والسلام (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث فاكلوا وادخروا)

(٢) التكرار والعموم من لازمات غالبا اذ معنى التكرار ان يكرر الفعل مرة بعد أخرى حتي يستوفي جميع افراده التي يصدق عليها والعموم هو ايجاد تلك الافراد فلا ينفك أحدهما عن الآخر الا نادرا كما اذا

فالمراد منه ما قيد به أما المطلق عن التقييد ففي الغالب للواحد الحقيقي
او الاعتباري والاعتباري هو مجموع الافراد من حيث هو مجموع
فلو قال ازوجته طالق فطلقت نفسها طلقة واحدة وقعت وكذلك
لو طلقت نفسها ثلاثا ونواه بخلاف ما لو طلقت نفسها طلقتين فانهما
لا يقعان اذا كانت حرة لان الطلقة الواحدة واحد حقيقي والطلقات
الثلاث واحد اعتباري والطلقتين ليستا كذلك

وأما المعلق على سبب فيتكرر بتكرر سببه نحو قوله تعالى (اقم الصلاة
لدلوك الشمس) وكذلك بقية الصلوات المعلقة على اسبابها وهي الاوقات
المعلومة في السنة

﴿الآتيان بالمأمور به﴾

الآتيان بالمأمور به اما أداء او قضاء . فالأداء هو تسليم
عين المأمور به . وهو ثلاثة أقسام : أداء كامل وأداء ناقص
وأداء شبيه بالقضاء

فالأداء الكامل هو ان يؤدي بالصفة التي شرع عليها
كصلاة الجماعة في وقتها وكرد الغاصب الشيء المصوب بعينه
والأداء الناقص كالصلاة منفردا في وقتها وكرد المصوب
مشغولا بجماعة او دين

تأتي ايجاد عامة الافراد دفعة واحدة بدون تكرار كإيقاع الطلقات الثلاث
دفعة واحدة ولما كان هذا لا تفكك النادر لا يعول عليه استغني الاصوليون
بأحدهما عن الآخر

والاداء الشبيه بالقضاء كأن يصلي المسافر الظهر مثلاً
 خلف امام مسافر وبعد ركعة يعرف فيذهب ليغسل أنفه
 ويتوضأ وفي أثناء ذلك يعزم على الإقامة مدة خمسة عشر
 يوماً أو أكثر فيجب عليه أن يصلي ركعة واحدة تكملة
 للركعة الاولى وذلك لأن الاداء هو تأدية ما وجب عليه
 وهو ركعتان صلى منهما واحدة وبقي عليه واحدة أخرى فهذا
 أداء لتأديتها في وقتها وشبيهه بالقضاء لانه ما وجب مع الامام
 وهو ركعة واحدة بدليل انه لم يتم الصلاة اربعاً كما اذا
 كان يؤديها أداءً محضاً ونوى الإقامة فانه في هذه الحالة
 يتمهما أربعا اذ القضاء يؤدي بالحالة التي وجب عليها
 الأداء . ألا ترى ان المسافر اذا وجب عليه شيء من الصلاة
 وقت الحضر وقضاه في وقت السفر فانه يقضيه تاماً .
 وكذا المسافر اذا قضى ما وجب عليه في السفر وهو مقيم فانه
 يقضيه قصراً وانما سمي أداءً شبيهاً بالقضاء دون العكس لان
 مشابهته أتت من قليل الوصف بخلاف الأداء فانه أتى من
 حيث ذاته ومثاله في المعاملات ان يتزوج رجل امرأة ويمهرها
 عبداً ملك غيره وبعد ذلك يشتري العبد ويقبضها اياه فيسمى
 أداءً شبيهاً بالقضاء ويترتب على كونه أداءً اجبارها على قبوله
 اذا امتنعت وعلى كونه شبيهاً بالقضاء جواز تصرفه فيه
 بالعتق وغيره كالبيع واعطائها القيمة

(والقضاء) وهو تسليم مثل المأمور به قسماً قضاء محض وقضاء شبيه بالاداء . والاول ينقسم قسمين أيضاً قضاء بمثل معقول وقضاء بمثل غير معقول . والاول اما كامل كصيام يوم بدل يوم وكرد مثلي كان ديناً في الذمة . واما ناقص كدفع قيمة المثل ولا يصار اليها الا اذا تمرد المثل والقضاء بمثل غير معقول كدفع الدية في القتل واطعام ستين مسكيناً في كفارة الصوم والقضاء الشبيه بالاداء كقضاء المأموم تكبيرات العيد وهو راكع لانه لم يلحقها مع الامام وشبهت بالاداء من حيث أن الانحناء شبيه بالقيام

﴿ الحسن والقبح ﴾

الحسن والقبح لهما ثلاث معان الاول ان يراد بالحسن صفة الكمال كالعلم والصدق و بالقبح صفة النقص كالجهل والكذب الثاني أن يطلق الحسن على ما يلائم الطبع كالحلاوة والقبح على ما لا يلائمه كالمرارة والحسن والقبح بهذين المعنيين عقليان اتفاقاً الثالث ان يطلق الحسن على ما يمدح عليه عاجلاً ويثاب عليه آجلاً والقبح على ما يذم عليه عاجلاً و يعاقب عليه آجلاً والحسن والقبح بهذا المعنى فهما خلاف

قالت المعتزلة انهما عقليان مستدلين بأن الحسن والقبح صفتان قائمتان بالفعل يحكم بهما العقل اما بالبداهة كحسن الصدق والنافع

وقبح الكذب الضار واما بالنظر كقبح الكذب النافع وحسن الصدق الضار وينبذ عليه الشرع بالأمر في الأول والنهي في الثاني واستدلوا على ذلك بقولهم ان العقل يحكم بحسن العدل وقبح الظلم بقطع النظر عن الشرع وهذا مردود لانهم ان ارادوا بالحسن فيما ذكره الحسن بالمعنى الثالث فغير مسلم وان ارادوا به غيره فمسلم بيننا وبينهم لكنه لا ينهض دليلا على صحة دعواهم

وذهب الاشعري الى ان الخاكم بالحسن والقبح هو الشرع لا غير ولا مدرك للعقل في ذلك فالفعل انما حسن لأمر الشارع به وقبح لنهييه عنه

واستدل على ذلك بأنه لو كان الحسن والقبح صفتين قائمتين بالفعل يدركان بالعقل للزم قيام العرض بالعرض ويرد عليه بأنه ان أراد بقوله قيام العرض بالعرض اتصافه به لم يمنع بطلانه فان العرض يوصف بالعرض كقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وأبيض يقق وأسود حالك وان اراد ان العرض يكون تابعا للعرض في التحيز فلا نسلم ان ذلك حاصل هنا لان الحسن والقبح تابعان للفاعل بشرط تقدم الفعل عليهما لان كلا من الحركة والسرعة تابعان في التحيز للجسم بشرط تقدم الحركة على السرعة وليس للاشعري ان يستدل على دعواه بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) لان المعتزلة أن يقولوا ان المراد بالرسول العقل

وذهب الماتريدية ومنهم الحنفية بأن الخاكم بالحسن والقبح

الشرع وان كلا منهما صفة قائمة بالفعل والعقل يدرك ذلك في
 بعض الافعال فالشارع لم يأمر بشيء الا لكونه حسنا ولم ينه عنه
 الا لكونه قبيحا وعلى غير رأى الاشعري التقسيم الآتي
 المأمور به اما ان يكون حسنا لعينه بأن يشمل أشياء حسنة
 كالصلاة فانها عبارة عن الخضوع للمنع والثناء عليه وأما ان يكون
 ملحقا بالحسن لعينه كالزكاة والحج والصوم فانها ليست حسنة
 لعينها لما في الاول من ضياع المال ولأن الثاني سفر كبقية الاسفار
 التي فيها المشقة وكذا الثالث فيه حرمان النفس مما خلقه الله لها فهذه
 الاشياء الثلاثة انما حسنت لوسائل أخرى وهي اغناء (١) الفقير في الاول
 وتعظيم البيت في الثاني وتأديب النفس التي هي أعدى أعداء الانسان
 (٢) في الثالث ولكن لما لم يصح النظر الى وسائل الحسن بهذه لان
 المغني هو الله والتعظيم للبيت انما هو بتعظيم من هوله وتأديب النفس
 بابعادها عما هو كالطبيعي لها لا حسن فيه (٣) جعل ملحقا بالحسن
 لعينه

(١) فقد ورد أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم (وهو يوم
 عيد الفطر)

(٢) ورد أن الله أوحى الى آدم ان أعدى أعدائك نفسك التي
 بين جنبيك

(٣) فهو بمنزلة الحرارة للنار ولا قبح من وجود هذا اللازم ولا
 حسن في رفعه

وإما أن يكون حسنا لغيره كالوضوء والجهاد فإن الأول حسن
لأجل الصلاة والثاني لأجل إعلاء كلمة الله والأول لا يتأدى إلا بعمل
آخر غير الوضوء بخلاف الثاني

وحكم الحسن لعينه والمحقق به أنه لا يسقط إلا بسقوطه
في نفسه كسقوط الصلاة عن الحائض والنفساء والثاني يسقط
بسقوط ما حسن لأجله فيسقط الوضوء عن الحائض لسقوط
الصلاة عنها

﴿النهى﴾

النهى لفظ طلب به الكف طلبا جازما استعماله باعتبار
وضعه له فخرج بقولنا طلب به الكف الاخبار وبقولنا طلبا
جازما النهى المفيد للكرهية كالنهى عن البيع وقت أذان
الجمعة وباستعلاء الدعاء والالتماس وباعتبار وضعه له الاخبار
المفيدة للنهى نحو (كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها)
والنهى يقتضى دوام الترك الا اذا قيد بما يفيد غير
ذلك ويقتضى الفور كذلك نحو (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وكنهى
الحائض والنفساء عن الصوم والصلاة أيام الحيض والنفساء
والنهى يفيد قبح النهى عنه بدليل قوله تعالى (ان الله
يأمر بالعدل والاحسان وإتقاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء
والمنكر والبغى)

وقبح المنهى عنه اما لعينه (١) وضعا وشرعاً كالمنهى
عن الكفر فانه قبيح شرعاً ولغة أيضاً (٢) اذ هو موضوع
فيها لمعنى قبيح عند العقل وهو كفران النعمة او شرعاً فقط
كبيع الحرفانه ليس بمال

او لقبح في وصفه الملازم له كصوم يوم النحر المنهى عنه
شرعاً لقبح في وصفه الملازم له وهو كون العبد في ضيافة ربه
ذلك اليوم وهذا وصف لا ينفك عنه - او لقبح في مجاوره
وهو الوصف الذي ليس ملازماً كالمنهى عن البيع وقت النداء
لصلاة الجمعة لأخلاله بالسعى وهذا الوصف الذي هو الاخلال
ليس ملازماً للبيع لجواز ان يبيع وهو ذاهب الى المسجد بدون
ان يحصل الاخلال بالسعى

﴿ المنهى عنه ﴾

المنهى عنه إما حسي وإما شرعي - فالشرعي ما وضعه
الشارع لمعنى مطلوب كالبيع والزواج والاجارة الخ فان الاول
وضعه الشارع لنقل ملك المبيع من البائع الى المشتري - والثاني

(١) هذا التقسيم لا يثنائي على رأي الاشعري في الحسن والقبح
بل على رأي الحنفية ويصح أيضاً على رأي المعتزلة
(٢) فانه موضوع في اللغة لمعنى يستعبد به أهل اللذة قبل وصول

الشرع اليهم

لملك الانتفاع بالبضع - والثالث لملك منفعة العين المؤجرة -
والحسي ما ليس كذلك كالزنا والمقامرة وشرب الخمر . كل
منهى عنه حسي فالنهي عنه لقبح في ذاته كالقتل الا اذا قامت
قرينة على انه لقبح في وصفه او مجاوره كالزنا فان قبحه لا سراف
الماء وضياع النسب وهو وصف ملازم له وكوطء الحائض فان
قبحه لمجاوره وهو الأذى - والنهي عنه في الأولين يقتضي
البطلان وعدم ترتب الأثر الشرعي الذي يترتب على الصحيح
فلا يعد محصنا بالزنا ولا تحل المزني بها للزوج الأول ولا يثبت به
النسب وفي الثالث يترتب عليه الأثر فيعد محصناً بوطء
الحائض ويثبت به النسب ويحل الموطوءة للزوج الأول .

والمنهى عنه الحسي باحواله الثلاث يحرم فعله . كل منهى
عنه شرعي يكون النهي عنه لقبح في وصفه كالنهي عن الصوم
يوم النحر او عن بيع درهم بدرهمين - او في مجاوره كالنهي
عن البيع وقت النداء للصلاة الا اذا قامت قرينة على انه لقبح
في ذاته كبيع الحر

اذا كان النهي عن الشرعي لقبح في ذاته كان حراماً
وباطلاً أيضاً فلا يسوغ لمشتري الحر ان يتصرف فيه بحال من
الاحوال لكون البيع باطلاً ويجب عليه فسخه - واذا كان
القبح في وصفه الملازم له كان حراماً وفاسداً كبيع درهم بدرهمين
ويجب على المتبائع الفسخ لكنه يترتب عليه الأثر فيفيد الملك

بالقبض ويصح تصرف المشتري في المبيع والبائع في الثمن بخلاف
البيع الباطل وإذا كان الذبي لقبح في مجاوره كان مكروها وصحيحا
كالبيع وقت الأذان

(ضد الأمر والنهي)

الضد هو الأمر الوجودي الأخص من التقيض كالأمر
بالنسبة للأسود فانه أمر وجودي اخص من (غير اسود) وكذا
(اسود) بالنسبة له ومثل ذلك كل امرين وجوديين متغايرين كشجر
وحجر وذهب وفضة الخ

الأمر بالشئ يستلزم تحريم ضده (سواء كان الضد واحدا
كالحركة بالنسبة للسكون وبالعكس او متعددا كالبوذية والصابئة
والمجوسية بالنسبة للإيمان) ان كان حصول ذلك الضد يفوت
حصول المأمور به كالأمر بالاسلام فانه يستلزم تحريم ضده
وهو البوذية والمجوسية والصابئة وغيرها لانها مفوتة لحصوله
وكالأمر بالاعتزال في قوله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض)
فانه يستلزم تحريم ضده وهو القربان في هذه المدة لانه مفوت لحصول
المأمور به الذي هو الاعتزال

ويستلزم كراهته ان كان غير مفوت لحصوله كالأمر
بالقيام في قوله عليه الصلاة والسلام لما وصف للأعرابي الصلاة (ثم
استوقا) فانه لا يستلزم تحريم القعود بل يقتضى كراهته لان حصوله

لا يفوت الاثبات بالأمور به وهو القيام لجواز ان يقوم بعد القعود لعدم
 تعيين الزمن فيهما فلو كان متعيناً استلزم تحريمه
 والمنهى عن الشيء يقتضى وجوب ضده ان كان عدم ذلك الضد
 يوجب حصول المنهى عنه كالنهي في قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة
 النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله) فانه يقتضى وجوب الكف عن
 الزواج لانه لو عدم الكف حصل العزم المنهي عنه ولا يقتضى الوجوب
 اذا كان عدمه لا يوجب الوقوع في المنهى عنه كنهى المحرم عن لبس
 الخيط لجواز ان يكون عرياناً (١)

(١) الحالة الاولى تتحقق في كل شيء يكون نقيضه صادقا على شيء
 واحد هو الضد فلو عدم تحقق المنهى عنه كما في (ولا تعزموا عقدة
 النكاح) فان عدم العزم صادق على الكف ولو عدم تحقق العزم وكما
 في خروج المطلقة من بيتها الذي طلقت فيه قبل انتهاء العدة المذكورة
 في قوله تعالى (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الخ) فان ضد
 الخروج البقاء في المنزل ولو عدم تحقق الضد وهو الخروج فيكون
 عدمه موجبا لحصول المنهى عنه فحكم البقاء المعلوم من هذه الآية
 الوجوب . والحالة الثانية تتحقق في كل ما يكون نقيضه صادقا على الضد وغيره كما
 في النهي عن لبس الخيط فان ضده وهو لبس الازار لو عدم لا يتحقق المنهى عنه
 الذي هو لبس الخيط لجواز ان يكون عرياناً وكما في النهي عن شرب الخمر
 فان ضده وهو شرب الماء لو عدم لا يتحقق شرب الخمر لجواز ان
 لا يشرب شيئاً ومن هذين المثالين نعلم انه في الحالة الثانية لا يقتضي النهي حكماً
 معيناً في الضد لجواز ان يكون سنة كما في المثال الاول او مباحاً كما في الثاني

﴿ المطلق والمقيد ﴾

المطلق هو الدال على الحقيقة محتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين والمقيد ما خرج عن الشيوع بوجه ما وهما من النسب الإضافية فإن الانسان مطلق بالنسبة الى انسان زنجي مقيد بالنسبة الى الحيوان والحيوان مقيد كذلك بالنسبة للجسم مطلق بالنسبة للانسان

ويقع الاطلاق والتقييد على أربعة أقسام

الاول متفق السبب والحكم كاطلاق صوم كفارة اليمين في قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام) وتقييده في قراءة ابن مسعود بقيد متتابعات وهي مشهورة يجوز بمثلها الزيادة على الكتاب والحديث المتواتر الثاني مختلف الحكم والسبب كتقييد الشهادة بالعدالة في قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) واطلاق الرقبة في آية الظهار (وهي قوله تعالى) والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا)

الثالث متحد السبب مختلف الحكم كتقييد الايدي بالمرافق في آية الوضوء وهي قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) واطلاقها في آية التيمم وهي قوله تعالى (فان لم تجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)

الرابع مختلف السبب متحد الحكم كتقييد الرقبة في آية القتل بالايان

في قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة) وإطلاقها
في آية الظهار المتقدمة

والاول يحمل فيه المطلق على المقيد أي بقيد بقيده لتعذر بقاء
كل منهما على حالته . والثاني لا يحمل اتفاقا . وأما الثالث والرابع فلا
يحمل فيهما لانهما خاصان فهما قطعيان في مدلولهما ولا مانع من ذلك
لجواز أن الشارع سبل في شيء فأتى بالحكم فيه مطلقا كما في الظهار
وشدد في آخر فأتى بالحكم فيه مقيدا كما في القتل خلافا للشافعي في
الأخير فانه قال يحمل المطلق على المقيد دفعا للتناقض
وقد علمت ان لا تناقض لاختلاف محل الحكم

﴿ العام ﴾

هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كرجل من قولنا لا رجل
في الدار فان معناه عدم وجود أي فرد من افراد الرجال اذ النكرة
في سياق النفي تعم عموما شموليا وهو المراد من العام
وحكمه ايجاب القطع فيما يتناوله كما هو مذهب الحنفية واستدلوا عليه
بأن العموم معني من المعاني المقصودة فلا بد من وضع لفظ بازائه —
ورد هذا الدليل بأن كثيرا من المعاني لم توضع له الفاظ مخصوصة
كرائحة الورد ورائحة المسك بل فهمت من تركيب اضافي على ان في
هذا اثبات الوضع بالقياس وهو غير صحيح — واستدلوا ايضا بقول علي (١)

(١) وذكر في بعض الكتب عثمان بدل علي رضي الله عنهما

كرم الله وجهه في الجمع بين الاختين استمناعا بملك اليمين أحلتها
آية وهي (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما
ملكتم ايمانكم من فتياتكم المؤمنات) وحرمتها آية أخرى وهي قوله
تعالى (وان تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف) ففتياتكم المؤمنات
في الآية الاولى لا تفيد حل الاختين الا اذا كان لفظ فتياتكم
المؤمنات قطعيا في العموم كما ان الآية الاخرى لا تفيد التحريم الا
اذا كان لفظ الاختين قطعيا فيه ايضا ووجه التحريم بخديث (ما اجتمع
الحلال والحرام الا وغلب الحرام الحلال) والاحتياط (٢)

(٢) معلوم ان العام مخصوص اذا كان ظاهريا لا يسقط به الاستدلال
فان ابا حنيفة رحمه الله استدل على فساد البيع بالشرط بنهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن بيع وشرط وهذا عام دخله الخصوص فان شرط
الخيار قد خص منه واحتج على استحقاق الجار الشفعة بقوله عليه السلام
«الجار احق بصقبة» وهذا عام مخصوص فان الجار عند وجود الشريك
وطلبه الشفعة لا يكون احق بصقبة بل يكون الحق للشريك واستدل
محمد على عدم جواز بيع العقار قبل القبض بنهيه عليه السلام عن بيع
ما لم يقبض وقد خص منه بيع المهر قبل القبض وبيع الميراث كذلك
ومثلها بيع بدل الصاح وقد خص ابو حنيفة هذا العام بالقياس فعلمنا
انه حجة للعمل مع كونه غير موجب للعلم القطعي وعلى هذا فما نقل عن
على كرم الله وجهه ان كان الغرض منه الحل والتحريم عملا لا يصاح
دليلا للحنفية وان كان الغرض منه الحل والتحريم اعتقادا نهض برهانا
على دعواهم غير انه لا دليل على انه المقصود من كلامه كرم الله وجهه

وذهبت الشافعية والمالكية الى انه ظنى لان كل عام خصص غالبا
 وشاع ذلك في اللغة حتى صار قولهم ما من عام الا وخصص شبه المثل
 بل ان هذه العبارة مخصصة بقوله تعالى (والله بكل شيء عليم) وبقوله
 تعالى (لله ما في السموات وما في الارض) فانهما باقيان على عمومهما
 اذ علم الله تعالى يتعلق بالمستحيل والممكن والواجب وكل ما في
 السموات وما في الارض مملوك له جل شأنه وشيوع التخصيص المذكور
 شبهة قوية تمنع كونه قطعيا في معناه بخلاف احتمال الخاص المجاز
 باحتمال وجود قرينة فانه شبهة ضعيفة غير شائعة فلا تقدر في كونه
 قطعيا وعلى رأى الحنفية اذا تعارض الخاص والعام وجهل التاريخ ثبتت
 المعارضة بينهما في القدر الذي دل عليه الخاص والا فالمتأخر منهما
 ينسخ المتقدم فيما تلاقيا فيه مثال ذلك قوله تعالى (والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا يتر بصل بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا) فانه
 شامل للحامل المتوفي عنها زوجها وقوله تعالى (وأولات الأحمال اجابن
 ان يضعن حملهن فانه يقتضي ان عدة الحامل المتوفي عنها زوجها وضعها
 الحمل بخلاف الآية الأولى فانها تقتضي أن عدتها أربعة أشهر وعشرة
 ايام فقد تعارضا في الحامل المذكورة كما هو رأى على كرم الله وجهه
 وقال ابن مسعود الآية الثانية نزلت بعد الأولى فهي ناسخة لها وعلى
 رأى الشافعي رضى الله عنه لا تثبت بينهما المعارضة ان جهل التاريخ
 ولا ينسخ المتأخر منهما المتقدم ان علم بل يكون الخاص مفسرا للعام
 لانه ظنى في افادة العموم فيحتمل ان يكون مراد به الكل أو البعض

فيفسره الخاص ويزيل هذا الاحتمال مطلقا كما يفسره القياس
وخبر الآحاد بخلاف الخاص فانه لا يفسر بهما لكونه قطعيا
في افادة معناه (١)

﴿ قصر العام ﴾

قصر العام على بعض افراده يكون بخمسة أشياء الاستثناء نحو
عبيدي احرار الا فلانا والشرط نحو انت حر ان قرأت وكتبت
والصفة نحو في الأبل السائمة الزكاة والغاية نحو (فأتموا الصيام الى الليل)
وبالبدل نحو (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فان
من بدل من الناس فان كان المخرج من العام معلوما كان قطعيا في
الباقى نحو عبيدي احرار الا فلانا وان كان غير معلوم كان العام ظنيا
في الباقي نحو عبيدي احرار الا بعضا واذا كان العام ظنيا جاز تخصيصه
بحديث الآحاد والقياس بخلاف ما اذا كان قطعيا
العام الذى قصر على بعض افراده او خصص يسمى عاما مخصوصا

(١) اذكر الحكم الذى تقضي به القواعد الاصولية عند الحنفية
والشافعية مستتنجا مما يأتي

— حديث امرين الذين امرهم رسول الله بان يلحقوا بأبل الصدقة
فيشربوا من ابوالها والبانها المفيد طهارة بول ما يؤكل لحمه وحديث ورد
بعد ذلك مضمونه استنزها عن البول فان عامة عذاب اهل القبر منه
حديث — ليس فيما دون خمسة اوثق صدقة وقوله عليه السلام
بعد ذلك ماسقته السماء ففيه العشر

بمعنى ان عمومه مراد تناولا لاحكاما أى ان اللفظ شامل لجميع الافراد
وتفهم منه لكن الحكم ليس واردا على كل الافراد بل على بعضها فهو
من قبيل الحقيقة وأما العام الذى أريد به الخصوص فهو الذى لا يراد
عمومه تناولا وحكما نحو قوله تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس
قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا) فالمراد بالناس الاولى
نعيم بن مسعود الاشجعي فهو من قبيل المجاز الذى علاقتة
العموم والخصوص

﴿ تخصيص العام ﴾

العام اما ان يخص بمستقل غير كلام واما بمستقل هو كلام
فالاول يكون بخمسة أشياء اولها العقل كتخصيص خطاب الشرع
بغير المجنون والصبي وتخصيص (خالق كل شيء بغير الله)
ثانيها الحس كقوله تعالى (وأوتيت من كل شيء) في بلبقيس امرأة
سليمان عليه السلام فان العقل يحكم بواسطة الحس ان بعض الاشياء
لم تؤت

ثالثها العرف كما اذا حلف ألا يأكل رأسا مثلا فانه لا يقع
الا على ما تعرف أكله من الرؤوس كرأس الضأن مثلا دون رأس
العصفور والجراد

رابعها الزيادة كما اذا حلف لا يأكل فاكهة فانه لا يحث
بأكل العنب لما فيه من التغذى المعروف زيادة على التفكه ما لم

يقتضى العرف دخوله في المأكلية

خامسها النقص كقوله كل مملوك لى حر فانه لا يشمل المكاتب
لنقص الملك فيه اذ هو يملك يد نفسه في التجارة
والاول من هذه الاقسام الخمسة ان كان معلوما كَأَنَّ كان ما أخرجه
العقل معروفاً كان العام قطعياً في الباقي والا كان ظنياً كما في الاربعة
الباقية لخفاء العرف واختلاف الحس والزيادة والنقص

الثاني تخصيص العام بكلام مستقل ويشترط فيه ان يكون
المخصص متصلاً به لا متأخراً عنه والا كان ناسخاً له خلافاً لشافعي
فانه لا يشترط في المخصص المستقل ان يكون متصلاً وهذا الخلاف
مبنى على ما تقدم من ان العام قطعي في افادة معناه عند الخنفية
وظنى عند الشافعية لانه على الاول يكون تخصيصه من قبيل بيان
التغيير وهو لا يجوز تأخيره عن المبين وعلى الثاني يكون من قبيل بيان
التفسير وهو جائز التأخير عن المبين كما سيأتى فلذلك قال الخنفية لا يجوز
تأخير المخصص المستقل وقالت الشافعية بالجواز

وحكم المخصص المستقل انه ان كان معلوماً كان العام فيما عداه
ظنياً لانه من حيث كونه مستقلاً احتمال التعايل ويجوز ان تكون العلة
غير قاصرة على المخصص بل توجد في غيره فلا يكون المخرج معلوماً
واذن تعدى الجهالة الى المراد بالحكم من العام هذا اذا جهلت العلة
اما اذا علمت فاحتمال عالية غيرها باق لما في العلل من التزاحم
على انا لو فرضنا انها تعينت لا يعلم تمام العلم القدر الذى وجدت فيه

من الافراد واذن لا يكون المقدار المخرج معلوماً فتتطرق هذه الجهة الى جهة قدر الافراد المرادة بالحكم من العام أيضاً وان كان المخرج مجهولاً أشبه الاستثناء في ان كلا أخرج شيئاً من العام وأشبه الناسخ من حيث ان كلا كلام مستقل فمن جهة شبهه بالاول يكون العام ظنياً كما تقدم في الاستثناء ومن جهة شبهه بالثاني يكون غير مغير للعام في شيء لان المجهول لا يصلح دليلاً فلا يصلح معارضاً للدليل وكذلك لا يكون ناسخاً لانه لوجاء المجمل بعد ظاهر مخالفاته في الحكم لم يثبت به النسخ حتي يتبين المراد منه فكان هذا المخصص في حكم العدم

فالما شابه الاستثناء من جهة والناسخ من أخرى استحق حكم كل منهما وهو جهالة المؤدية الى جهة قدر افراد العام نظراً لشبهه بالاستثناء وعدم جهالتها لعدم الاعتداد به نظراً لشبهه بالناسخ المجهول فتطرقت اليه شبهة الجهة بالنسبة الاول (وقد كان قبل ذلك المخصص شاملاً لجميع افراد شمولاً قطعياً لا شبهة فيه) فيكون ظنياً (ومع ذلك فالراجح انه لا يسقط الاستدلال به من جهة الوجوب العملي دون العملي كما تقدم) مثال ذلك قوله تعالى « قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم .. » الآية فان هذا العام خصص بقوله تعالى « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » فأن العام فيه وهو لفظ « المشركين » ظني فيما عدا المستجير وكذا قوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » فان البيع المحال عام يشمل كل بيع وقد

خصص بقوله تعالى «وحرّم الربا» أي الزيادة المبيّنة في حديث «الحنطة
بالحنطة...» الخ الأشياء الستة المذكورة فيه ولكن الربا المحرم يحتمل
التعليل من جهة استقلاله ومع العلم بأن العلة هي اتحاد الجنس والقدر
لا يكون العام قطعياً فيما وراء ذلك بل يكون ظنياً

﴿ ألفاظ العموم ﴾

هي المفرد المعرف بأن الاستغراقية أو الإضافة حيث لا عهد
نحو أن الإنسان في خسر وكذلك الجموع وأسمائها كرهط وقوم
والشكرة في سياق النفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام وكذلك الشرط أن
قصد به المنع نحو - أن آذيت أحداً فعلياً كذا - لا نه في معنى النفي أي لا
أودى والشكرة في سياق النفي نعم بخلاف ما لو قصد به الإثبات نحو
- أن لم أقل شيئاً فعبدى حر - . ومنها الشكرة الموصوفة بصفة
عامة نحو (قول معروف) ، ومهما ، ومن ، وما الشرطيتان أو
الاستفهاميتان - وأين . وأينما . ومتى . وأيان . وكل . وجميع .
وعامة (١)

(١) «كل» لا استغراق الاسماء صريحاً والأفعال ضمناً «كلاً» عكس ذلك
فلو قال كل امرأة أنزوجهها فهي طالق وتزوج امرأة مرارا طالقت في
المرّة الأولى دون سواها بخلاف ما لو قال كلمت زوجة امرأة فهي

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا عبادي يعم الوجود فقط وغيرهم
 من دليل آخر ويشمل النبي ولو مع قل
 وقد يكون الخطاب لمعين ويراد غيره نحو (لئن أشركت ليحبطن
 عملك) (يا أيها النبي انق الله) فان كنت في شك مما أنزلنا اليك
 خطاب الرسول عليه السلام يعم الامة الا بدليل نحو (خالصة
 لك من دون المؤمنين) - المتكلم داخل في عموم كلامه - خطاب
 الواحد لا يعم الجميع بالصيغة بل بالخبر الحكيم كقوله - حكيم على
 الواحد كحكيم على الجماعة

حكاية الصحابي العارف باللغة فعله عليه السلام مثبتاً لا عموم
 فيه نحو (صلى في الكعبة) لانه نكرة في الاثبات فيحمل على
 الأقل وهو النفل ويقاس عليه الفرض لتساويهما في الاستقبال والاستدبار
 في حالة الاختيار .

اللفظ الوارد بعد سواء او حادثة يتبعها في العموم والخصوص
 ان كان غير مستقل كنعم وبلى او كان مستقلاً قطعياً في الجواب نحو
 (سها فسجد) و (زنى ماعز فرجم) او ظاهراً فيه نحو (ان
 تغذيت او اغتسلت في هذا الحوض فكذا) جواباً لمن قال تغذى

طالق فتزوجها مرارا فانها تطلق في كل مرة - ترك هنا الكلام على
 حروف المعاني « مع أن مادة الاصوليين ذكرها في هذا الموضع لما
 بينها وبين ما هنا من المناسبة » نظراً لكون معانيها معلومة من اللغة
 وتعلق الاحكام بها انما هو على مقتضى تلك المعاني اهـ

معنى أو اغتسل في هذا الحوض . فانه لا يحث بالتغذي مفردا
او مع غيره ولا بالاغتسال في غير هذا الحوض .
وأما ما ظاهره أنه ابتداء كلام بأن اشتمل على قيدزائد في الجواب
فعمومه وخصوصه باعتباره في نفسه نحو : ان جلست اليوم فعلى
كذا . جوابا لمن قال : اجلس عندى . فيحث بالجلوس
ذلك اليوم ولو عند غير السائل وكقوله عليه السلام لما سئل عن بشر
بضاعة (خلق الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه اور بحة)
وقوله حين رأى شاة ميمونة (ايما اهاب دبح فقد طهر) وهذا معنى
قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

﴿ المشترك ﴾

هو ما تعدد وضعه لمعان مختلفة نحو عين للجارية والباصرة وللنقدين
ونحو قرء للحيض والطهر — ولا يجوز عند الحنفية استعماله في غير
معنى واحد من معانيه ان تأتى ذلك سواء كانا ضدَيْن نحو : في
البيت الجون ، اى الابيض والاسود . او غير ضدَيْن نحو :
آنعم على مولاك — اى خالقك وابن عمك مثلا (١)

(١) اختلفت الحنفية والشافعية في استعمال المشترك في جميع معانيه
اى في كل واحد منها (لاني المجموع لانه مجاز) فمنعت الحنفية ذلك
مستدلين بان الواضع وضعه لكل واحد منها على الانفراد ومعلوم ان
الاستعمال منظور فيه للوضع وقالت الشافعية بالجواز عند عدم القرينة
المعينة أحد المعاني قرارا من التحكم لو حمل على أحدها فقط ومراعاة

وحكمه النظر والتأمل في معرفة المعنى المراد منه كما في قوله تعالى
 (فعدت من ثلاثة قروء) فإن النظر أدانا إلى أن المراد منه الحيض بدليل
 لفظ ثلاثة و بظاهر ذكر لفظ الحيض في الخلف وهو اليأس في
 قوله تعالى (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن
 ثلاثة أشهر) ومن أمثلته قوله تعالى (الذي أحلنا دار المقامة من
 فضله) وقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)
 فالأول من الحلول بدليل (دار المقامة) والثاني من الحل بدليل
 الرفث . فلو انسد طريق الترجيح عد مجالا لا يعرف معناه إلا ببيان
 من المجمل كما سيأتي في الكلام عليه

﴿ الجمع المنكر ﴾

الجمع المنكر هو ما وضع وضعا واحداً لكثير غير محصور
 بلا شمول . وحكمه تناول الثلاثة أو أكثر سواء كان جمع قلة أو كثرة .
 فلو حلف أنه يشتري عبداً لا يبر بشراء واحد أو اثنين بل بشراء
 ثلاثة أو أكثر

﴿ الظاهر ﴾

هو ما انكشف المراد منه بمجرد الصيغة كقوله تعالى « وأحل
 الله البيع وحرم الربا » فإنه ظاهر في حل البيع وحرمة الربا وكقوله
 لصاحبة اللفظ لكل واحد منها وضعا وعليه فللمشترك عندهم عموم آخر
 وهو شمول اللفظ لما هو مختلف في الحقيقة وهذا غير عموم العام اهـ

تعالى « الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة — والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »

وحكمه افادة القطع الا اذا أيد غير الظاهر دليل فانه يكون ظنياً
مثاله قوله تعالى « وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من
الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » فان
الظاهر يقتضى وجوب الوضوء من ملامسة النساء ولكن أيد خلاف
هذا الظاهر دليل آخر وهو ان النبي كان يلامس نساءه ويصلي بدون
ان يتوضأ لذلك فلا تكون افادة معناه قطعية ولذلك قال فقهاؤنا ان
الملامسة المباشرة الفاحشة كما في بعض الاستعمالات اللغوية

﴿ النص ﴾

هو ما ازداد المراد منه وضوحاً عن الظاهر بسباق الكلام
كقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »
فانه سيق لبيان ما يحل من عدد الزوجات لا لمجرد حل الزواج لانه
معلوم من آية « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وكقوله « وأحل الله البيع
وحرم الربا » فانه نص في التفرقة بينهما لانه بصدد الرد على القائلين
« انما البيع مثل الربا » وكقوله عليه السلام « استنزهوا عن البول
فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سيق لبيان نجاسته

وحكمه كالظاهر وكل منهما يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ
(والتأويل صرف الكلام عن ظاهره الى معنى محتمل موافق

للكتاب والسنة كتفسير الملامسة بالمباشرة) - وقد يطلق النص على الكتاب والسنة وعلى مطلق اللفظ الواضح المعنى

﴿المفسر﴾

هو ما ازداد وضوحاً عن النص ببيان التفسير أو التقرير
فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم « المستحاضة تتوضأ لوقت
كل صلاة » فإنه مفسر لحديث « تتوضأ لكل صلاة » لأنه يحتمل
لوقت كل صلاة أو لكل صلاة ولو في وقت واحد وكذا قوله تعالى
« وأشهدوا ذوي عدل منكم » فإنه مفسر لقوله « وأشهدوا شهيدين
من رجالكم »

والثاني نحو قوله تعالى « فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس »
فإن التوكيد سيق لبيان أن عامتهم سجدوا إذ الملائكة عام يحتمل
التخصيص فأزال هذا الاحتمال بالتوكيد الذي هو بيان التقرير والاستثناء
الذي بعده منقطع فلا يفيد التخصيص
وحكمه القطع وهو يحتمل النسخ دون التأويل والتخصيص

﴿المحكم﴾

هو ما ازداد قوة عن المفسر لعدم احتماله نسخ معناه وإن جاز
نسخ لفظه فقط نحو « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة » ومثال الذي
لم ينسخ لفظه ولا معناه حديث « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » وهو إما
محكم لذاته كالأخبار المتعلقة بذات الله تعالى نحو « إن الله بكل شيء

عليهم « وما كان فيه ما يدل على التأييد كقوله تعالى « ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبدا » وحديث « الجهاد » المتقدم . وأما محكم غيره ان عدم النسخ لا نقطاع الوحي

﴿ تفهيم ﴾

إذا تعارضت هذه الاشياء الاربعة في الاستدلال بها يقدم كل واحد منها على ما قبله . مثال تقديم النص على الظاهر قوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فانه نص في بيان العدد وهو مقدم على قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » المبيح مجاوزة عدد الزوجات أربعا الذي هو من قبيل الظاهر ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « استترهوا عن البول فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سيق لبيان نجاسته وهو مقدم على الظاهر وهو قوله عليه السلام « اشربوا من ابوالها وألبانها » أي الابل

ومثال تقديم المفسر على النص حديث (المستحاضة تموضاً لوقت كل صلاة) فانه مفسر مقدم على النص الذي هو حديث (المستحاضة تموضاً لكل صلاة) - ومثال تقديم المحكم على المفسر قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) فانه محكم في عدم قبول شهادة الرامين وان تابوا بعد ذلك واتقوا وهو مقدم على قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) فانه مفسر لآية (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وهذا المفسر يقتضى قبول شهادة من قذف المحصنات ان تاب واتي

﴿ الحقي ﴾

هو ضد الظاهر وهو ما خفي المراد منه لا لصيغته بل لعارض آخر ولا يعرف المراد منه الا بالطلب كالسارق في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان لفظ السارق ظاهر في معنى السرقة التي هي أخذ مال محترم شرعاً لأجنبي خفية من حرز مثله في حال نوم او غيبة وهو خفي في معنى الطرار - لانه أخذ مال اليقظان في غفلته - وفي معنى النباش أيضاً - وهو أخذ كفن الميت لاختصاصهما باللفظين المتقدمين

وحكمه النظر الى المعنى الذي خفي فيه اللفظ نظراً لاختصاصه بلفظ آخر غير لفظ الخفي - فان كان الخفاء لزيادة في ذلك المعنى عن المعنى الظاهر فيه لفظ الخفي شمله اللفظ وجرى عليه حكمه بالاولى - وان كان لنقص فلا -

وعلى هذا فتقطع يد الطرار كالسارق لزيادته عنه دون النباش لنقصه عنه بعدم الحفظ في الموتى وهو شبهة يدراً بها الحدفلو كان قبر في بيت مقفل وسرق منه مال لا تقطع يد السارق لان وجود القبر في البيت اخل بصفة الحرزية

﴿ المشكل ﴾

المشكل ضد النص وأكثر خفاء من الخفي ولا يدرك المراد منه بمجرد الطلب بل بالتأمل

(١) سمي مشكلاً لدخوله في أشكاله اي اشباهه

وخفاوة اما لدقة في المعنى كما في قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) لانه مشكل بالنسبة للفم اذ المأمور به طهارة ظاهر الجسد وقد عد من ظاهره تارة فلو دخل فيه شيء ونبتد قبل ازدراده لا يوجب الفطر ومن باطنه تارة أخرى حتى لو بلغ الصائم ريقه لا يفطر فاشكل الامر بالتطهير بالنسبة له

وبالطلب والتأمل رأينا ان صيغة « اطهروا » فيها مبالغة بخلاف ما ذكر في آية الوضوء وهي (فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق)^(١) ولذا حكمنا بوجوب غسله عند الطهر من الجنابة دون الوضوء لتكرار الثاني دون الاول فلا مشقة فيه

ومثاله أيضاً قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فان « أنى » لها معان منها انها بمعنى أين ، وكيف ، ومتى ، والمراد معنى متى ، او كيف لا معنى أين بدليل الحرث الذي هو محل البذر وقد عد هذا مشكلاً لقيام القرينة على المعنى المراد منه بخلاف المشترك الذي في المجمع فان المراد به ما ليس فيه قرينة على المقصود وعلى هذا فالمشترك تارة يكون مشكلاً وأخرى مجعلاً نظراً للحالين

واما لمجاز بديع نحو قوله تعالى (قوارير قوارير من فضة) فان القوارير من الزجاج وكونها من فضة مشكل وبنا لتأمل ظهر لنا ان

(١) لم تساعدنا الادلة على جعلها للمبالغة في التطهير بالدلك كما هو

وصفها بالصفيتين الممدوحتين في الزجاج والفضة وهما الصفاء والشفافية -
وترك المذمومتين مجاز بديع

﴿ المجمل ﴾

هو ضد المفسر ولا يدرك الا ببيان يرجى من المجمل وخفاؤه اما لارادة
غير المعنى اللغوي كالصلاة لان المراد منها معناها الشرعي وكذا غيرها
من الامور الشرعية كالزكاة والربا . واما لتعدد المعنى والمراد واحد
كالمشترك الذي لم تقم قرينة على أحد معانيه

وحكمه بعد اعتقاد أحقيته التوقف على بيان المجمل فان كان هذا
البيان مفيدا للقطع سمي تفسيراً كتيبينه عليه السلام المراد من الصلاة
بفعاله اياها فانه قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» والمراد من الزكاة بقوله
«هاتوا ربع عشر أموالكم» وان كان مفيدا للظن سمي تأويلاً كتيبينه
في حديث المغيرة مقدار المسوح من الرأس في الآية لذكره فيها مجملاً
لانه لا يفيد الاستيعاب . والعمل بالاقل كشعرة واحدة فيه حرج وزيادة
مقدارها غير معلوم فتحقق فيه الاجمال فبينه الحديث المذكور وهو ان النبي
صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته في وضوئه فعلمنا ان الذي يجب مسحه
من الرأس مقدار الناصية وهو الربع تقريباً

وان لم يفد البيان القطع ولا الظن فحكمه الطلب والتأمل كما في
قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فان «ال» مفيدة للاستغراق
حيث لا عهد . وهذا يقتضي ان كل زيادة في البيع محرمة وهو غير

مراد بالاجماع بل المراد بعض الزيادة وهو غير معلوم فتحقق الاجمال
ولما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بالأشياء الستة المذكورة في
حديث (الحنطة بالحنطة مثلاً وبمثل والفضل رباً والشعير بالشعير مثلاً بمثل
والفضل رباً والفضة بالفضة مثلاً بمثل بدايد والفضل رباً) بقي مشكلاً فيما
عداه ولما استخرج سبب التحريم وهو اتحاد الجنس والقدر
صار مؤولاً

﴿ فائدة ﴾

كل ما يتعلق بالأعمال فهو مجمل لا يتركه الشارع بدون بيان
لتوقف العمل على ذلك كقوله تعالى (واقبموا الصلاة) وما لا يتعلق
بها كقوله تعالى (وبقي وجه ربك ذو الجلال) متشابه

﴿ التشابه ﴾

هو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه الى يوم القيامة ويعرف في
الآخرة لأنه للابتلاء ولا ابتلاء فيها وهذا بالنسبة إلينا أما بالنسبة
لنبي صلى الله عليه وسلم فهو معلوم
وحكمه اعتقاد أحقيته - وهو قسمان متشابه اللفظ وهو ما لا يفهم
منه شيء كالمقطعات التي في أوائل السور نحو: المص، المر، ومتشابه
المفهوم وهو ما استحال ارادة معناه الحقيقي كقوله تعالى (الرحمن
على العرش استوى - يد الله فوق أيديهم) والسلف لا يؤولونه والخلف
يؤولونه بمعنى جائز مناسب له كتأويلهم الاستواء بالاستيلاء والملك

وتأويلهم اليد بالقدرة وهذا القسم لا دخل له في استنتاج الاحكام
الفقهية وإنما ذكر تكميلاً للاقسام

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة هي اللفظ الذي لا تعتمد في تفهيم مرادك منه على العلاقة
والقرينة والمجاز بخلافها

وحكمها ارادة ما وضعت له لعدم احتياجها الى القرينة ولو كان
انجاز متعارفاً. فإذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة ولا يشرب من
هذا النهر مثلاً فلا يحث الا بأكلها حبا والكرع من النهر خلافاً
للساحبين فإنه يحث عندهما بأكله خبزاً والشرب من الأواني
المملوءة منه . ولا يصار الى المجاز الا في مواضع الأول: اذا تعذرت
الحقيقة كأن يحلف أن لا يأكل من هذه النخلة فإنه يكون مجازاً
عن ثمرها

الثاني اذا هجرت عادة كما اذا حلف أن لا يضع قدمه في هذه
الدار فإنه يكون مجازاً عن عدم الدخول فيها فلو دخل محمولاً حث
وكذلك الصوم والصلاة والحج لا تقع الا على المراد بها شرعاً
الثالث اذا هجرت شرعاً كالتوكيل في الخصومة فإنه مجاز
عن المجاورة مطلقاً ولو بالاعتراف بحق الخصم اذا الخصومة مهجورة
في الشرع لقوله تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)

الرابع سياق النظم (١) نحو بع عقارى ان كنت رجلاً فان

(١) المراد منه الكلام

الغرض منه التوبيق بدليل قوله: ان كنت رجلاً
الخامس دلالة معني يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور وذلك
كما اذا قامت امرأة لتخرج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق
فجاست ثم خرجت فلا تطلق

السادس دلالة محل الكلام (١) كقوله عليه الصلاة والسلام
(انما الأعمال بالنيات) و(رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) فانه مجاز
عن الحكم أي انما ثواب الأعمال بالنيات واذا تعذرت ارادة الحقيقة
والمجاز من الكلام ألغى كما اذا قال لزوجته انت ابنتي وهي معروفة
النسب شرعاً فليس حقيقة لتكذيب الشرع له ان كانت صغيرة والشرع
مع العقل ان كانت كبيرة لا تولد لمثله ولا مجازاً عن الطلاق (٢) لان
المجاز الثابت لهذا اللفظ يقتضي بطلان الزواج السابق وليس في وسعه
ولذا كان الكلام ملغى ولا تصح ارادة الحقيقة والمجاز معاً في لفظ
واحد فلو أوصى لمواليه بماله لا يتناولهم ومواليهم ولا يلحق بالآخر غيره
من المسكرات حتى يحد شاربه بالقليل منه اذ هو حقيقة في المتخمر من

(١) المراد بمحل الكلام أن يكون صادراً من معصوم وحمله على
حقيقته الظاهرة يقتضي الكذب

(٢) المراد من المجاز عند الأصوليين والفقهاء مجاز مخصوص غير
الذي عند البيانين فمثلاً استعمال الملزوم في اللازم يكون في لازمه الخاص
لا فيما هو اعم منه اعتباراً بأن ذلك الأعم لازم للاخص ولازم اللازم
لازم فالبنت يلزمها تحريم مخصوص عندهم لا مطلق التحريم

العنب اذا اشتدَّ وغلى وقذف بالزبد ومجاز في غيره المخامرة ولا
تتناول الحقيقة ما زاد أو نقص فلا تشمل الفاكهة العنب والتمر
لزيادتهما التغذي عن التفكه ولا يشمل المملوك المكاتب لنقص
الملك فيه

﴿ الصريح ﴾

الصريح هو ما ظهر المراد منه ظهورا بينما بحسب العرف من جهة
الاستعمال سواء كان حقيقة نحو أنت حر وبعثك كذا أو أجرتك أو
وهبتك أو كان مجازا نحو لا آكل من هذه الخنطة فإنه صريح في
الحيز المتخذ منها . وحكمه ثبوت موجبه قضاء بلا توقف على نية . مثلا
لو قال أزوجته أنت طالق فعلى القاضى أن يحكم بالطلاق وإن لم ينو
لأنه صريح في معناه والصراحة تقوم مقام النية

﴿ الكناية ﴾

الكناية ضد الصريح وهى ما خفى المراد منها استعمالا فلا يفهم
الا بقرينة . وحكمها وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال كذا كره
الطلاق نحو قوله أنت بائن أو حرام أو اعتدى أو استبرئى رحمتك
ولا يثبت بها ما يدرك بالشبهة فلا يحد من قال لا خير لست بزاني
ولا سكير

﴿ الدال بعبارة ﴾

ويسمى عبارة النص وهو ما يدل على معنى ظاهر سيق له الكلام

فهو من جهة ظهور المعنى منه يسمى نصا ومن جهة ان الدلالة آتية من النظم يسمى دالا بعبارة ومن هذا يعلم ان الأقسام المذكورة ليست متباينة الا اذا كانت مندرجة تحت مقسم واحد. مثلا الخاص والعام والجمع والمنكر والمشارك كلها أقسام للفظ من جهة وضعه فهي متباينة. واللفظ من جهة ظهور معناه وخفائه ينقسم الى ثمانية أقسام فهذه الأقسام الثمانية تكون متباينة (على رأى وإلا فالنص اخص من المفسر وأعم من الظاهر) وليست متباينة بالنسبة للأقسام الأربعة السابقة وعلى هذا القياس

ودلالته اما ان تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية. مثال المطابقة قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق لبيان ما يلزم به المولود له بالنسبة للزوجة المرضعة من النفقة والكسوة وقد دل على ذلك دلالة مطابقة. ومثله ما اذا قالت له زوجته أنت تزوجت على امرأة فطلقها فقال هي طالق. أو تضمنية كما اذا قالت له زوجته أنت تزوجت على امرأة فطلقها فقال كل امرأة تزوجتها فهي طالق فإنه يدل على طلاق تلك المرأة المتزوجة دلالة تضمنية والسياق كان اطلاقها. أو التزامية كما في قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فإنه سيق لبيان الرد عليهم في دعواهم الماثلة بين البيع والربا وقد دل بعبارة على التفرقة بينهما وهي لازمة للمعنى المطابق الذي هو حل البيع وحرمة الربا

﴿ الدال بإشارته ﴾

هو ما دل على معنى ثبت بنظم الكلام لغة ولم يسق له ودلالته عليه أما أن تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية فالأولى نحو قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فإنه دل على حل البيع وحرمة الربا وهو معنى وضعى لم يسق له الكلام بل سيق للفرقة بينهما لأنه يصدد الرد على القائلين إنما البيع مثل الربا وهي غير المعنى الوضعى لأنها لازمة له

الثانية نحو قوله أزوجه التي تزوج نائمها كل امرأة تزوجتها فهي طالق جواباً لقولها أنت تزوجت على امرأة فطلقها فدلالته على طلاق السائلة دلالة تضمنية لأنه دال بالمطابقة على تطليق كل من تزوج بها ومسوق للدلالة على طلاق غير السائلة

والثالثة نحو قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق لبيان وجوب النفقة والكسوة للرضعة على أب الولد وتدل اللام على أنه منسوب للوالد ويلزم ذلك أن يكون نسبه نسب أبيه فإن كان الأب قرشياً كان الابن كذلك فدلالة السلام على هذا المعنى دلالة التزامية لأنه لازم للمعنى الموضوع له كما تقدم وهي إشارة لأن الكلام لم يسق لذلك بل لوجوب النفقة والكسوة كما تقدم بيانه

﴿ الدال بالنص ﴾

هو ما دل على معنى خارج بواسطة معنى النص ويسمى أيضاً (فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة) لأنه أفاد لغير المذكور حكماً موافقاً

للمذكور) ويسمى الدال بالمناط (أى بواسطة العلة) وتنبيه الخطاب أيضا نحو قوله تعالى (ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) فان من يعرف اللغة يفهم من هذه الآية أن النهي عن لفظ أف لما فيها من الأذى فيفهم منه ان الضرب والشتم وغيرهما من أنواع الأضرار منهي عنها لما فيها من الأذى وان لم يكن عالما بالقياس وشروطه المبينة في علم الاصول (١)

وقالت الشافعية ان الدال بنصه قياس جلى وردت عليهم الحنفية

بردود .

الأول ان المقيس عليه في القياس اما ان يكون أولى بالحكم من المقيس كحرمة شرب النبيذ قياسا على الخمر او مساويا له كبطلان صوم المرأة واجباب القضاء والكفارة عليها اذا واقعها زوجها فان ذلك مأخوذ بطريق دلالة النص من قول النبي عليه السلام للاعرابي (صم ستين يوما) جوابا لقوله قد واقعت زوجتى في شهر رمضان وهنا ليس كذلك فان المقيس على رأيهم وهو الضرب والشتم أولى بالحكم من المقيس عليه وهو معنى لفظ أف

الثانى ان المقيس عليه لا يكون جزءا من المقيس وهنا قد يكون جزءا كما اذا حاف أن لا يعطى فلانا حبة قمح فان هذه عبارة نص

(١) ولذلك كان قطعيا تثبت به الحدود لانها لا تثبت بما للرأى فيه

مدخل لعدم اهندائه الى مقدار اضرار الجرائم وما يصلح زاجرا عنها من انواع الحدود ومقدارها

تفيد ان لا يعطيه أردبا ومعلوم أن الحجة جزء من الاردب وذلك لا يتأتى فى القياس كما قلناه

الثالث أن حكم غير المنطوق يعرفه العارف باللغة بدون أن يعرف العلة والقياس وشروطها وهذا بخلاف القياس — وللشافعية ان يردوا ذلك بأن ما تقدم خاص بغير القياس الجلي أما هو فيفيد الحكم بدون معرفة القياس والعلة وحكم المقيس فيه يكون أوضح من الحكم فى المقيس عليه

﴿ الدال باقتضائه ﴾

هو ما دل على معنى لازم متقدم على معنى الكلام تقتضيه صحة العبارة شرعاً نحو اعتق عبدك عني بكذا فإن صحة هذا الكلام تقتضى أن يكون العبد مملوكاً له فيكون دالاً باقتضائه على توكيله في أن يشرى له عبده وأذاً فيتولى طرفى القبول والايحاب و بعد ذلك يعتقه عنه اما اذا اقتضى المعنى صحة الكلام عقلاً كما فى قوله تعالى (واسأل القرية) أى أهلها وقوله عليه السلام (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) أى حكمهما فإنه لا يكون دالاً باقتضائه وكل من الدال بنصه والدال باقتضائه يوجب حكماً قطعياً

﴿ تنبيه ﴾

اذا تعارضت هذه الانواع يقدم كل واحد منها على ما بعده مثال ذلك فى الدال بعبارة والدال بإشارته قوله عليه السلام لما سئل

عن سبب نقصان دين النساء (تقعد احدهن في قعر بيتها شطر
 دهرها اى نصف عمرها لا تصوم ولا تصلى) فان هذا الكلام سيق لبيان
 نقصان دينهن وفيه اشارة الى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما
 قال الشافعى لان اقل الطهر خمسة عشر يوماً وهو معارض لما روى (١) عنه
 عليه السلام من ان (اقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة) وهو
 مسوق لذلك فدلالته عليه من قبل العبارة وهي مرجحة عن الاشارة
 ومثاله في الدال بشارته والدال بنصه قوله تعالى (ومن يقتل
 مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) فانه يدل
 بنصه على أن القاتل عمدا يجب عليه بالأولى اعتاق رقبة مؤمنة وهو
 معارض بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً
 فيها وغضب الله عليه) الآية، لانه يفيد بشارته عدم وجوب العتق
 على القاتل عمدا اذ الجزاء اسم للكامل التام فلا حاجة لعقوبة أخرى
 فرجحت الاشارة على النص خلافاً للشافعى القائل بوجوب العتق عليه
 (٢) دلالة الدال بعبارة وشارته واقتضائه دلالة بالمنطوق لان كلاماً
 منها دلالة اللفظ في محل النطق وما عداها دلالة بالمفهوم فدلالة قوله
 تعالى (ولا تقل لهما أف) على النهى عن معنى لفظة أف دلالة بالمنطوق
 وعلى النهى عن الضرب والشتم دلالة بالمفهوم

وهي قسمان الأول اثبات حكم المنطوق به لغيره لكونه أولى

(١) الراوى ابو امامة الباهلى (٢) لم نذكر مثالا للمعارضة بين
 الدال بنصه والدال باقتضائه لعدم العثور على ذلك فى الشريعة المطهرة

به منه بالحكم أو مساوياً له فيه وهذا ما سميناه بدلالة النص أو نحوى الخطاب
والثاني اثبات نقيض حكم المنطوق به إلى المسكوت عنه ويسمى
مفهوم المخالفة ودليل الخطاب وليس بدليل عند الحنفية (نحو أن رأيت
الهلل فسمه فإنه يفيد على رأى من قال به عدم الأمر بالصيام لمن لم
يره) خلافاً للشافعية (فأنهم جعلوه دليلاً بشرط ١) لكنه حجة في
عبارات الكتب والمواد القانونية فقول ابن عابدين مثلاً ليس على المرأة
أن تنقض صفائرها عند الغسل يؤخذ منه أن على الرجل أن ينقضها عنده

(١) منها أن لا يخرج المنطوق به مخرج المادة نحو: وربائبكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم فإن الريبة يحرم على زوج أمها تزوجها مطلقاً
فتقييد الريبة بالفظ في حجوركم ذكر نظراً للعادة. وأن لا يكون تخصيصه
بالذكر لكونه مسؤولاً عنه أو لكون المخاطب يجهله نحو في الابل السائمة
الزكاة إذا كان السؤال عن حكم الابل السائمة من حيث الزكاة أو هي
التي يجهل المخاطب حكمها إلى غير ذلك من الأشياء التي تقضى بعدم
أولوية ذكره دون غيره إلا بسبب اختصاصه بذلك الحكم وعلى هذا
فلا يرد على القائل به شيء ومن مفهوم المخالفة مفهوم اللقب سواء
كان عاماً أو اسم جلس نحو على موجود وقوله عايه السلام (الماء
«أي الغسل» من الماء) ومفهوم الصفة (والمراد بها ما يشمل الحال)
نحو في الابل السائمة الزكاة ومفهوم الشرط والغاية ومفهوم الحصر
والعدد إلى غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وعند الحنفية غير
المنطوق به مسكوت عنه وثبوت الحكم المذكور أو ضده له ينلم من
دليل آخر

❦ باب البيان ❦

هو اظهار المراد من كلام سابق و يكون في غير المحكم والمتشابه وهو خمسة أنواع

الاول بيان التقرير وهو اتباع الكلام بما يقطع احتمال المجاز كقوله تعالى « ولا طائر يطير بجناحيه » فان الطائر يحتمل ان يستعمل في غير حقيقته لان الطيران يستعمل للسرعة يقال طار البريد بهيمته فذكر جناحيه دفعاً لذلك الاحتمال - او احتمال الخصوص كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) فكلمهم رفع احتمال ارادة الخصوص الثاني بيان التفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء و يكون في المشترك والمجمل والمشكل والخفي وأمثالها تقدمت في مواضعها وهذان النوعان من البيان يجوز تأخيرهما لوقت الحاجة لقوله تعالى (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علمنا بيانه) فان « ثم » تفيد التراخي

الثالث بيان التغير وهو تعقيب الكلام بما يغير موجب صدره كقولك : بعث لك هذا الشيء ان كنت تدفع ثمنه فورا فصدر الكلام يقتضى ايجاب البيع مطلقاً وذكر الشرط عقبه غير ذلك الحكم فتوقف صدر الكلام على آخره ولذا اعتبر المجموع كلاماً واحداً - ويكون بالصفة والحال و بدل البعض والغاية والشرط والاستثناء وتقدمت أمثالها وشرط الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو مشابهاً له نحو له على عشرة دنانير الا درهمين والاستثناء المستغرق

باطل سواء كان بالفظ المستثنى منه نحو عبيدي أحرار الا عبيدي أو
 بما يساويه مفهومهما نحو مما يليكي أحرار الا عبيدي
 أما اذا كان بما يغايره لفظاً ومفهوماً فإنه لا يكون باطلا ولو اتحد
 في الخارج نحو عبيدي أحرار الا هؤلاء وليس له عبيد سواهم
 والاستثناء بعد جمل متعاقبة يكون من الأخير كقولك أطمم الفقراء
 وأكرم العلماء الاعلى فان علياً يكون مستثنى من العلماء لا من الفقراء
 وهذا النوع من الاستثناء يدعى استثناء تحصيل وشم نوع آخر يسمى
 استثناء تعطيل وهو ذكر مشيئة من لا تظهر مشيئته سواء تقدم او
 تأخر نحو أفعل كذا ان شاء الله . وحكمه إلغاء ما اتصل به وشرط
 الاعتداد بالاستثناء ان يصل فيبطل اذا فصل عن المستثنى منه لغير ضرورة
 و بيان التغيير لا يجوز تأخيره لقوله عليه السلام «من حلف على يمين
 فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير» فقد
 عين التكفير لتخليص الخالف فلو جاز تراخي بيان التغيير لما أوجب
 التكفير فقط لجواز ان يقول مترخياً ان شاء الله فتبطل يمينه ولا تجب
 الكفارة عليه بل يخير بينهما وبين الاستثناء

الرابع بيان الضرورة أي البيان الحاصل لاجلها وهو نوع توضيح
 بما لم يوضع للتوضيح ، وهو اما في حكم المنطوق للزومه المبيّن عرفاً كقوله
 تعالى (وورثه أبواه فلائمه الثالث) فان بيان نصيب احد الشريكين
 بيان لنصيب الآخر بالضرورة . ومنه ما يعلم بالسكوت كسكوت صاحب
 الشرع عن تغيير ما يعاينه من الاحكام فان ذلك يدل على مشروعيته

اذ الشارع لا يسكت عن تغيير الباطل لقول النبي عليه السلام (الساكت
عن الحق شيطان أخرس)

ومنه السكوت في معرض الحاجة كسكوت البكر البالغة عند
الزواج فإنه بيان لأجازته، وسكوت الناكل عن اليمين فإنه بيان لثبوت
الحق عليه وسكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع فإنه
دليل على عدم طلبه الاخذ بها، وسكوت السيد عن منع عبده من التجارة
بعد علمه بها فإنه يدل على اذنه فيها

ويشترط في دلالة السكوت جواز القدرة على الانكار وكون
الفاعل مسلماً (١) لأنه لو كان غير مسلم لا يدل على الرضا فسكوت الشارع
عليه السلام على مضي اليهودي الى معبده لا يدل على مشروعيته لأن
انكاره ذلك معلوم

الخامس بيان التبديل أى النسخ وقبل الشروع فيه أذكر
التمهيد الآتى

إذا نظرنا في تاريخ الأمم واحوالها وجدنا ان من القوانين
والشرائع ما توافق مراعاته في أمة معينة لحفظ نفوس أبنائها وأموالهم
وانهوض بهم الى درجات السعادة ولوروعي في تلك الأمة قوانين
وشرائع مغايرة لها لما كان الحال كما ذكرنا فالأمة الشكسة النائية في
بيداء الجبال يناسبها من القوانين ما كان قاسياً رادعاً لشكيمتها
كافاً من غلوائها وهذا بخلاف الأمة التي استنارت عقولها وتجلت

(١) هذا الشرط خاص بأعمال الخير التي علم بها المشرع وسكت

ابناؤها بخلال الفضائل كالصدق وطهارة الذمة واغاثة الملهوف والحنو على الضعيف والجند في العمارية . ولو عكس الامر وسنت القوانين الصارمة لتلك الامة الفاضلة والقوانين الرفيعة للامة الجاهلة لاختل نظام المجتمع الانساني وتداعت اركان العمارية

وعلى هذا نقول اذا تحولت الامة من حال النقص الى حال الكمال او بالعكس فمن الحكمة والعدل ان تحوّل القوانين تبعاً لتحول الامة من حال الى حال فاذا تحولت القوانين التابع لتغير الامة قد يكون من صارم الى رقيق وبالعكس تبعاً لحال الامة

ومن تأمل القوانين البشرية ارضعية يتضح له صحة ما قلناه فقوانين الدول العظيمة منذ مئتين من السنين لا تناسب حالها الآن ولذا نسخت بقوانينها الحديثة ومن نظر في تاريخ الدولتين الانجليزية والفرنسية وغيرها يعلم صحة ما قلناه

اذا وضع هذا علمت حكمة النسخ في الشرائع السماوية وانه آت على مقتضى الحكمة ومحجة العدالة وها نحن شارحوه بتوفيق الله ناهجين الممهج الذي سلكه علماؤنا الاعلام فنقول .

النسخ هو تبين انتهاء مدة العمل بالحكم الاول . بمعنى ان ذلك الحكم يكون خالياً من التأيد والتوقيت موافقاً لما تقتضيه المصلحة حتي اذا زالت موافقته لها بتغير الاحوال المقتضية حكماً آخر مغايراً للحكم المذكور يأتى ذلك الحكم الآخر منبهاً على انتهاء مدة العمل بالحكم الاول فيكون منسوخاً والثاني ناسخاً ومما تقدم ومن هنا يعلم

ان نسخ الاحكام لا يكون الا في الاوامر والنواهي لانها ما أخذها لافي الاخبار كقصاص المتقدمين المقصود منها الاتعاظ والاعتبار وغيرها من أنواع الخبر وانه لا يكون في الاحكام الكلية المتعلقة بمقاصد الشرائع الخمسة التي سبق ذكرها في (المقدمة) بل في الجزئيات التي هي وسائل الوصول اليها وهي عبارة عن الاحكام الفرعية العملية فلا نسخ في الحكم المتعلق بحفظ النفس او العقل او النسل او المال مثلاً بأن يباح اهدار الدم او ستر العقل وسلب المال - ولا في الاحكام الاعتقادية كاعتقاد ان الله عالم وقادر واعتقاد كمال الانبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام الى غير ذلك من العقائد الدينية - ولا في الاحكام المشتملة على التأييد نحو قوله تعالى في سورة الثور (والذين يرمون المحصنات المؤمنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ونحو قوله تعالى في سورة الاحزاب (ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبداً - ولا في الاحكام المؤقتة نحو (حرّم كذا سنة) فانه عند انتهاء السنة يابغوا الحكم من نفسه بدون حاجة الى الاثيان بحكم آخر يخالف له مابين انتهاء مدة العمل به فمحله الاحكام الفرعية العملية الخالية عن التأييد والتوقيت

ومن هنا تعلم حكمة نسخ بعض الشرائع بعضاً ونسخ بعض احكام الشريعة الواحدة ببعضها وان ذلك ليس طريقاً لطعن الطاعنين ولذا اتفقت عليه العيسويون والمحمديون (١) خلافاً لابي مسلم الاصفهاني

(١) وخلافاً للموسويين مستدلين بظاهر عبارة التوراة التي

كما هو مدون في غالب كتب الاصول . قال في الاصحاح التاسع عشر من انجيل متى (ان موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم ان تطلقوا نساءكم ولكن من البدء لم يكن هكذا وأقول لكم ان من طلق امرأته الا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني) فهذا صريح في النسخ وفي بيان حكمته

ويشترط في النسخ زيادة على ما تقدم التمكن من اعتقاد الحكم الاول دون العمل به بدليل فرض الصلاة خمسين ليلة الاسراء وارجاعها خمسا تلك الليلة قبل العمل - ولا يكون الاجماع والقباس ناسخين للكتاب والسنة لانهما ظنيان وينسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة غير الظنية متيقنين ومختلفين لانهما في درجة واحدة مثال نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة أيضا آية الوصية وهي قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا (اي مالا) الوصية للوالدين والاقربين » فانها نسخت بآية الميراث وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وبقوله صلى الله عليه وسلم (ان الله اعطى كل ذي حق حقه ألا الوصية لوارث) ومثال نسخ السنة بالسنة قول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) - ومثال نسخ السنة بالكتاب قوله تعالى (فول وجهاك شطر المسجد الحرام) فإنه ناسخ لتوجهه عليه السلام الى بيت المقدس مفادها ان العمل بها باق مادامت السموات والارض ويرد عليهم بأن المقصود من ذلك انما هو طول المدة

والنسخ أنواع - الأول - نسخ الحكم والتلاوة كالذي نسخ
من سورة الاحزاب فإنه ورد أنها كانت تعادل سورة البقرة
الثاني - نسخ الحكم (١) دون التلاوة كآية الوصية المتقدمة
وكقوله تعالى « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الخ ... » فإنها
نسخت بآية الرجم

الثالث - نسخ التلاوة دون الحكم (٢) كقراءة ابن عباس
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) وكقراءة ابن مسعود في كفارة
اليمين (فص - يام ثلاثة أيام متتابعات) ومعنى نسخ التلاوة أنه
لا يتعبد بقراءتها

❦ الركن الثاني السنن ❦

هي ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً والمنقول
عنه عليه السلام أما متواتر (٣) - وهو ما نقله في كل قرن من القرون

(١) قاعدة ذلك ان يفهم المتأمل حكمة الشارع في نسخ هذا الحكم
المدلول عليه بالاناطة المقروءة وان من العدل نسخه بالحكم الذي
جاء بعده (٢) حكمة ذلك الابتلاء والاختبار ولقائل ان يقول
ان مثل هذا لم يتوفر فيه التواتر فلذلك لا يُتَعَبَّدُ بتلاوته كآي القرآن
الكريم وان عمل بمعناه شرعاً (٣) اختلف العلماء فمنهم من قال
بوجود الاحاديث المتواترة القولية واختلف القائلون بذلك في عددها
ومنهم من قال بعدم وجود النواتر القولي في السنة اما العملي كتواتر
الصلاة والصوم على الكيفية المعروفة فلا خلاف في وجوده

الثلاثة (١) جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يشترط فيه امر آخر وراء ذلك وحكمه انه يوجب علماً يقينياً ضرورياً - واما مشهور - وهو ما بلغ حد التواتر في القرنين الأخيرين وحكمه انه يوجب علماً تطمئن به النفس

واما خبر آحاد - وهو ما غاير المتواتر والمشهور وحكمه افادة غلبة الظن بدليل قوله تعالى (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) لأن امر الطائفة المتفقهة بالانذار (التعليم) ان لم يكن الغرض منه قبول ما أنذروا به كان لا غياً ومعلوم ان الطائفة لا يشترط فيها بلوغ حد التواتر، و بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الافراد من الصحابة لتبليغ الاحكام، و بدليل ان شهادة الشهود يعمل بها مع انها ليست اخباراً عن معصوم وتحتل الكذب للتحاب والتباغض ، فحديث الآحاد المشروط في روايته الشروط الآتية يقبل بالاولى

﴿ الكلام على شرائط الراوي ﴾

شرائط الراوي أربعة : الاول - العقل الكامل بالبلوغ ، الثاني - الاسلام ، الثالث - العدالة (وهي استقامة الدين والسيرة بأن يكون الدين والعقل راجحين على الهوى والشهوة ، الرابع - الضبط

(١) هي قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم

وهذا الشرط متضمن لشروط أربعة - ١ - السماع ، ٢ - حفظ اللفظ ، ٣ - الثبات على الحفظ الى حين الأداء (١) ، ٤ - فهم المعنى والسماع له رخصة وعزيمة . فعزيمته الاستماع حقيقة بأن تسمع من المحدث وهو يقرأ عليك او تقرأ عليه مستفهماً منه بعد القراءة بقولك هل الامر كما قرأت فيجيب بنحو « نعم »

او الاستماع حكماً كأن يرسل له رسولا او يبعث له كتاباً مختوماً على رسم السكتب ، بأن يقول : من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يبتدي بالتسمية والثناء على الله ويذكر سند الحديث ومتمنه ثم يقول : اذا بلغك كتابي هذا فحدث به عني . وهذا القسم حجة بشهادة الشهود على ان الكتاب كتابه والرسول رسوله .

ورخصته الاجازة برواية كتاب ان علم المجاز له معناه والا لا واما الحفظ فعزيمته الحفظ من وقت السماع الى وقت الاداء . ورخصته الاعتماد على الكتاب ان نظر فيه وتذكر به ما كان مسموعاً والا لا (٢) والاداء عزيمته التبليغ كما سمع بلفظه ومعناه ورخصته التأدية بالمعنى (٣) اذا كان المروي مفسراً (٤) او محكماً

(١) اي التبليغ (٢) وقد جعل هذا أصلاً في زماننا صيانة للعلم من الضياع (٣) الحديث « اذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » جواباً لقول الصحابة يا رسول الله انا نسمع منك الكلمة ولا نقدر على تأديتها كما سمعناها (٤) نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة)

لا يحتمل غير معناه متى كان الراوي عارفاً بوجوه اللغة سواء كان فقيهاً أو لا

وأما إن كان ظاهراً يحتمل غير معناه فلا يجوز نقله بالمعنى إلا إذا كان الناقل فقيهاً مجتهداً لأنه يتقف على الغرض منه فبأمن من الخطأ كقول النبي عليه الصلاة والسلام (من أكل لحم جزور فليتوضأ) وقوله (لا وضوء لمن لم يسلم الله)

وما عدا ذلك من الأحاديث المجملة والمشككة لا يجوز روايته بالمعنى

﴿ الكلام على راوى الحديث ﴾

راوى الحديث إما أن يكون معروفاً بالرواية أو غير معروف بها فإما المعروف فإن كان فقيهاً (كالخلفاء الراشدين وعائشة والعبادلة ومعاذ) فتقبل روايته مطلقاً وافقت القياس أو لا خلافاً لما لك رضى الله عنه فإنه قدم عليها القياس فى رواية عنه وإن كان غير فقيه كأبي هريرة وأنس لا تقبل إلا إذا وافقت القياس لأن الرواية بالمعنى كانت شائعة فإذا لم يكن الراوى فقيهاً فلا يؤمن من تركه شيئاً من المعنى أو إدخاله شيئاً غيره مما يوجب خروجه عن القياس كحديث المصراة (١) وهو ما روى (أن من اشترى شاة فوجدها محفلة فهو بخير النظرين

(١) صرّيت الشاة جمعت لبنها فى ضرعها بالشد

الى ثلاثة أيام ان رضىها امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعاً من
تمر) فان الامر برد صاع من تمر بدل اللبن مخالف للقياس الصحيح
من كل وجه لان تقدير ضمان العدوان بالمثل في المثليات ثابت بقوله
تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »
وتقديره بالقيمة في القيميات ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « من اعتق
شقصاً في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسراً (١) والقيمة
النقدان والصاع من التمر بالنسبة للبن ليس من القيميات ولا من
المثليات - وانما عد هذا من ضمان العدوان لانه ظهر بعد فسخ العقدان
تصرف المشتري في الشاة بحلمها ليس برضا صاحبها لأن رضاه كان
على تقدير ان تكون ملكاً للمشتري فثبت فيه الضمان قياساً على ضمان
العدوان الصريح

وأما غير المعروف بالرواية بأن روي حديثاً او حديثين مثلاً فان ظهر
حديثه في السلف وشهدوا بصحة ما رواه او سكتوا عنه كان كحديث
المعروف بالرواية لأن السكوت في موضع الحاجة بيان ولا يُتَّهم
السلف بالتقصير - وان قبله البعض ورده البعض الآخر فان وافق
القياس وروي عن الثقات قبل (كحديث معقل بن سنان في يروع
وقد مات عنها زوجها هلال بن مرة وما سمي لها مهراً فقضى لها النبي
بمهر المثل) فان ابن مسعود قبله ورده على كرم الله وجهه وعملنا بهذا
الحديث لنقل الثقات عنه روايته (كسروق والحسن البصري وعلقمة

(١) فان كان معسراً سعي العبد في دفع القيمة

وغيرهم) ولموافقة القياس عندنا لأن مهر المثل لما كان واجباً بالعقد
وجب ان يؤكده الموت كما يسمى لان الموت كالدخول بدليل ان
كلا يوجب العدة خلافاً للشافعي فانه مخالف للقياس عنده لان المعقود
عليه وهو البضع عاد اليها سالماً كما لو طلقها قبل الدخول

اما اذا رده الكل فلا يقبل كحديث فاطمة بنت قيس المفيد
عدم النفقة والسكنى في الطلاق البائن لأن عمر رضى الله عنه رده
بمحضر من الصحابة اذ قال كيف نترك كلام الله اعنى قوله تعالى
(أسكنوهن من حيث سمكنتم من وجدكم) بقول امرأة اما اذا لم تظهر
روايته في السلف فيجوز العمل بها في بقية القرون الثلاثة ان وافقت
قياساً لعدم فشو الكذب فيها بدليل قول النبي عليه السلام «خيركم
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب»
اما ما روى بعد القرون الثلاثة فلا يعمل به

﴿ انقطاع الحديث ﴾

الحديث المنقطع نوعان ظاهر الانقطاع وباطنه
فالاول «ويسمى» مرسلاً وهو ما ترك فيه الراوى واحداً او أكثر
وفي اصطلاح المحدثين ان كان المتروك واحداً صحابياً سواء كان الراوى
تابعياً او غير تابعي يسمى مرسلاً
وان كان المتروك غير صحابي يسمى منقطعاً

وان كان اثنين فأكثر يسمى معضلاً
وفي اصطلاح الأصوليين يشمل المرسل هذه الأقسام الثلاثة
وهو أربعة أقسام: الأول مرسل الصحابي - الثاني مرسل القرن
الثاني والثالث - الثالث مرسل العدل في كل عصر - الرابع المرسل
من وجه (١) والمسند من آخر

فأما مرسل الصحابي فيقبل بالاجماع كمراسيل ابن عمر رضى
الله عنه لاحتمال سماعه من النبي عليه السلام
وأما مرسل القرن الثاني والثالث فيقبل لأن الثقات من
التابعين أرسلوا أحاديثهم وقبل ذلك منهم فكان اجماعاً على القبول
والاجماع حجة

وأما الثالث والرابع ففيهما خلاف
(والثاني) المنقطع باطناً وهذا الانقطاع اما لفقد راويه شرطاً
من شرائط الراوى المتقدمة وأما لمعارضته بالأقوى منه كحديث
فاطمة بنت قيس المتقدم المعارض بقوله تعالى (أسكنوهن الآيات)
- وكحديث القضاء بشاهد ويمين وهو حديث آحاد معارض بالحديث

(١) وذلك مثل حديث (لانكاح الابولى) فقد رواه اسرائيل
ابن يونس مسنداً وشعبة وسفيان الثوري مرسلان فمن رده قال ان ارساله
من قبيل الجرح واسناده من قبيل التعديل والاول مقدم على الثاني
ومن قبله قال ان المرسل ساكت والمسند ناطق والساكت لا يعارض
الناطق

المشهور وهو (البينة على من ادعى واليمين على من انكر)
واما لشذوذ الحديث وندرته بين الصحابة في حادثة اشتهرت
بينهم كحادثة الجهر بالتسمية في الصلاة ورفع اليدين في الركوع وعند
الرفع منه فان الحادثة لما كانت مشهورة احتاج كل مكلف الى معرفة
حكمها فلو كان الخبر صحيحا ثابته لاشتهر بينهم لاهتمامهم بأمر الدين اذ ذاك
واما لاعراض الصحابة عن الاحتجاج به فيما ظهر فيه خلافهم
كحديث (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء) فان الصحابة اختلفوا
في ذلك ولم يسمع ان احدا منهم احتج بهذا الحديث فعلم من ذلك
انه غير ثابت خلافا للشافعي رضى الله عنه فانه قال يقبل اذا صح
سنده - ومثل ذلك حديث (ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلا
تأكلها الصدقة) فان الصحابة اختلفوا في وجوب الزكاة على الصبي
ولم يحتج احد منهم بهذا الحديث فيكون غير ثابت او منوخوا
او يكون المراد بالصدقة غير الزكاة والمنقطع باطنا مردود بجميع انواعه

﴿ الطعن في الحديث ﴾

الطعن في الحديث اما من المروي عنه او من غيره فالطعن
من الاول اما بالقول بان يقول كذب علي فلان في روايته عني كذا
واما بالعمل بان يعمل بعد الرواية عنه بخلافه (١) كما روى عن عائشة

(١) اما لو عمل بخلافه قبل الرواية عنه فلا يكون طعنا لجواز انه
وقف على الحديث بعد العمل بخلافه وبعد الوقوف عليه رواه عنه غيره

انها قالت (ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل) وزوجت
بعد ذلك بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب

واما بأن يمتنع عن العمل به كما روي عن ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقد
روى عن مجاهد أنه قال صحبت ابن عمر عشرين سنة فلم اره رفع
يديه الا في تكبيرة الاحرام

والطعن من الغير كأن يعمل الصحابي بخلافه مع كونه ظاهرا
لا يحتمل الخفاء (١) مثل ما رواه عبادة بن الصامت من ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) فان عمر
نفي رجلا لذلك فلحق بالروم مرتدا فخاف ان لا ينفي احدا ابدا فعلمنا
من ذلك ان النفي انما كان من طريق السياسة لأن عمر كان متوليا
الخلافه ويعاني من احكام العقوبات معاناة لا تخفى معها تلك
الاحكام عليه

ولا يعد طعنا ما ارتكبه الراوى بالاجتهاد كأخذه النفي معتقدا
حله اجتهادا كما حصل من ابن عباس رضى الله عنهما

(١) اما اذا كان يحتمل الخفاء فعمل الصحابي بخلافه لا يكون
طعنا فيه كما ورد من عدم عمل ابي موسى الاشعري بحديث القهقهة في
الصلاة المفيد تقض الوضوء فان حصول القهقهة فيها زمن الرسول عليه
السلام نادر جدا

ولا التدليس (١) ولا ركض الدابة ولا المزاح انصدق ولا
حدثة السن عند التحمل بشرط التثبت من الرواية (٢) والمحافظة
عليها الى حين الا داء في الكبر ولا عدم الاعتياد على الرواية ولا الانكباب
على الفقه

﴿ الكلام على محل الخبر ﴾

﴿ بالنظر لشهادة الآحاد ورواياتهم ﴾

محل الخبر هو الحادثة التي ورد فيها وهي اما حقوق الله او
حقوق العباد

فالاول عبادات كالصلاة والصوم وعقوبات كالرجم والجلد
والكفارات . فالعبادات تقبل فيها رواية الآحاد وتثبت بها أحكامها
الشرعية بالشروط المتقدمة المذكورة في الرواة فلا تقبل فيها رواية
فاسق ولا مستورا الحال وان كان يقبل قول الاخير اخبارا في الديانات كقوله
ان هذا الماء طاهر او نجس ان انضم اليه تحرى الخبر لما في ذلك من دفع

(١) كأن يذكر في سند الحديث انه حدثه فلان ويكون شيخ
شيخه ومعاصرا له ايما مته أنه أخذ عنه لاعن تلميذه او يقول حدثنا
فلان كالحسن مثلا ويكون هذا الاسم مشتركا فلا يميز المروي عنه ايما
بانه الحسن البصري مثلا لكونه ثقة الى غير ذلك من مسائل
التدليس المعروفة

(٢) كابن عباس فانه سمع صغيرا وحدث كبيرا

الخرج والمشقة بخلاف الاحاديث فان ناقليها هم العلماء الاتقياء
ويستثنى من ذلك رؤية هلال رمضان فلا بد في الاخبار بها من العدد
والعدالة لكثرة التدليس في ذلك وأما العقوبات فقليل تثبت برواية
الأحاد بالشروط المتقدمة وقليل لا لان في رواية الأحاد شبهة يدرأ
بها الحد وانما تثبت باخبار الشهود قضاء على خلاف القياس

والثاني وهو حقوق العباد ينقسم الى ثلاثة أقسام - ما فيه الزام
محض - كالبيع والشراء ومالا الزام فيه بالكلية كالتوكيل والوديعة
والاذن في التجارة وكالرسائل - وما فيه الاضرار كهزل الوكيل لانه
من حيث انه يترتب عليه بطلان تصرف الوكيل في المستقبل الزام
ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه من عزل الوكيل وعدمه
كيف شاء لا الزام فيه والاقسام الثلاثة تثبت احكامها الشرعية برواية
الأحاد بالشروط السابقة - واما ثبوت وقائعها بشهادة الشهود فما
كان منها فيه الزام محض تقبل فيه الشهادة بشرط لفظ اشهد والعدد
عند الامكان (١)

وولاية الشاهد مع توفر شروط الرواة فلا تقبل فيها شهادة الفاسق
ولا الصبي ولا العبد صيانة لحقوق العباد - ومالا الزام فيه كتوكيل
الوكيل لا يشترط فيه بالنسبة للشهادة الا التمييز اما ما فيه الزام من وجه
دون آخر فان كان المخبر وكيلا او رسولا قبل خبره ولو واحدا غير

(١) احتراز بذلك عما لا يتأتى فيه العدد كأخبار القابلة ان
المولود الذي خطفه طائر مثلا عند ولادته ذكر لا أنثى

عدل لقيامه مقام الموركل أو المرسل بخلاف ما لو كان فضولياً فإنه
يشترط فيه أحد الأمرين: العدد أو العدالة

❦ أنواع الخبر ❦

أنواع الخبر أربعة : الأول ما علم صدقه كخبر الرسول عليه
السلام وحكمه اعتقاد صدقه والاثبات به . والثاني ما علم كذبه كدعوى
فرعون الربوبية وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده . الثالث
ما يحتملها بلا رجحان كخبر الفاسق فإنه يحتمل الصدق نظراً لدينه
وعقله والكذب نظراً لتعاطيه محظور دينه وحكمه التوقف فيه لاستواء
الأمرين قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)
الرابع ما يترجح صدقه على كذبه كخبر العدل المستجمع لشرائط
الرواة وحكمه العمل به بلا لزوم اعتقاد يقيني

❦ فعله عليه السلام ❦

ان علمت صفة فعله عليه السلام من الوجوب والندب والاباحة
فامته مثله بشرط ان يكون الفعل قصدياً لا غير قصدي كأن
يفعل نسياناً . ويشترط ان لا يكون طبيعياً فيخرج نحو الأكل
والشرب وان لا يكون غير مخصوص به كوجوب التمجيد ليلاً وصلاة الضحى
وزواج تسع من النساء . وان لم تعلم صفته فمباح لانه القدر المتيقن

﴿ تقريره عليه السلام ﴾

سكوته عليه السلام على ما فعل بمضمرته او في عصره وعلمه ولم ينكر عليه مع القدرة على الانكار دليل الجواز لانه لا يقر على محرم الا اذا كان سكوته ناشئاً عن عدم فائدة انكاره المعلوم كسكوته على ذهاب غير المسلم الى معبده . واستبشاره مع السكوت أدل على الجواز

وكل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ثابت بالوحي

﴿ الوحي ﴾

قبل الشروع في تعريف الوحي وذكر أقسامه نقول ان الرسول عليه السلام ذو جهتين ملكية وبشرية فبالاولى يتلقى الشرع عن الله عز وجل وبالثانية يبلغ الاحكام الى أمته اذ من المعلوم انه لا بد من مناسبة بين المتلقى والمتلقى منه والمبلغ والمبلغ اليه وذلك التلقى يكون باتصال نفسه بالافق الاعلى وادراكها من الملك ما يُلقى اليها من الاحكام ادراكاً روحانياً يتمثل بصورة المدارك البشرية كي يبقى في نفسه عند رجوعها الى الحالة الثانية فيبلغها الى البشر من أمته وهذا الادراك اما ان يتعلق بالمعنى وداله او بالمعنى فقط او يلقي به في قلبه ويلحق بذلك ما اجتهد فيه وأقر عليه ومن هذا يتبين ان الوحي عرفان يجده الانسان مع اليقين بانه من قبل الله بواسطة او من غير واسطة والاول

بصوت يتمثل لسمعه بأن يسمع دويًا كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقى اليه فلا ينقض ذلك الدوى الا وقد وعاه وفهمه او بغير صوت بأن يتمثل له الملك الذي يلقي اليه رجلاً فيكلمه ويهي ما يقوله . وهذا معنى الحديث الذي فسر به الرسول عليه السلام الوحي حين سئل عنه فقال (أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ) (١) فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول

ومما تقدم يعلم ان الوحي نوعان ظاهر وباطن . **والاول** ثلاثة أقسام « **اولها** » ما ثبت بلسان الملك بأن سمعه منه من بعد علمه بأن المبلّغ من قبل الله ليس بجنى ولا شيطان . أنزله الله عليه بلسان الروح الامين كالقرآن فانه من عند الله باللفظ والمعنى

ثانيها ما كان بإشارة الملك بدون الكلام منه ويسمى خاطر الملك كما قال النبي عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي فقال ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها ألا فاتقوا الله واجملوا في الطلب

ثالثا ما لاح بقلبه بالالهام أو المنام ومنه الحديث القدسي المسند الى الله تعالى

(١) انما كانت الحالة الاولى أشدّ لأنّها مبدأ الانسلاخ من البشرية والاتصال بأفق الملائكة من القوة الى الفعل فيعسر بعض العسر بخلاف الثانية فان الملك يتمثل له رجلاً مثله في الانسانية

الثاني رحي باطن (١) وهو ما يكون باجتهاده خوف فوات حادثة ويجوز الخطأ فيه ولكن لا يقر عليه فتقتدى الأمة به فيه

شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله علينا بلا انكار على أنها شريعة لنا بدليل قوله تعالى (أولئك الذين هدى الله فبهم اهتدوا) ولذا استدل محمد بقوله تعالى (لها شرب واسكم شرب يوم معلوم) على قسمة المهاجرة واستدل أبو يوسف على قصاص الذكر بالأنثى بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية) وليس النبي متعبداً بشرع نبي قبله لقوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) ويجب على غير الصحابي تقليد الصحابي فيما شاع بين الصحابة وساموه بدون خلاف أما ما حصل فيه خلاف فلا يجب تقليده فيه مطلقاً وقبل يجب مطلقاً وقيل يجب فيما يدرك بالقياس والتابعي كالصحابي ان ظهرت فتواه في زمن الصحابة كسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق لانه لما زاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد صار مثلهم . وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة انه لا يقلد وأما من بعدهم فالأدنى يقلد الأعلى كتقليدنا الامام الاعظم أبا حنيفة

﴿الاجماع﴾

الاجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر

(١) إنما عد هذا وحياً نظراً لانه لا يكون طريقاً للاحكام الشرعية فلا اذا لم ينهه الوحي على تركه

واحد على حكم شرعي وهو ممكن خلافاً للنظام وبمض الشيعة
مستدلين بأن وصول الحكم الى كل المجتهدين واتفاقهم عليه ممتنع
لا تنشارهم في الاقطار وبأنه لو كان اتفاقهم مبنياً على دليل قاطع
لا غني ذلك الدليل عن الأجماع ولا يتأني بناؤه على دليل ظني
لاختلاف القرائح والأنظار فيه والاول مردود بأن من يجحد في أمر
الدين ويبحث فيه لا يكون وصول الاحكام اليه وعلمه باتفاق غيره
من المجتهدين عليها ممتنعاً

والثاني كذلك لأنه لا يمتنع اتفاق آراء المجتهدين على حكم
ظني لجواز اتفاق القرائح والأفهام على ذلك خصوصاً اذا كان
جلياً واضحاً

والعلم بالاجماع ممكن خلافاً لبعضهم مستدلاً بأن معرفة أعيان
مجتهدى كل عصر في عموم مشارق الارض ومغاربها ممتنع فضلاً عن
معرفة تفاصيل أحكامهم لجواز خفاء بعضهم وعدم شهرته أو اسردي
بلاد غير بلاده أو ميله للخمول وعدم اظهار نفسه لغرض من الأغراض
وهو مردود بأن ذلك تشكيك في الضروري للقطع بأجماع الصحابة
والتابعين على تقديم الدليل القطعي على الظني وبالاجماع على عدم
جواز بيع الطعام قبل قبضه على أن المجتهدين في زمن الصحابة
والتابعين كانوا معالومين في كل البقاع ولو فرض الآن وجود مجتهدين
لعلموا وعرفت آراؤهم لمن توفرت فيه العناية بأمر الدين لسهولة نقل
الاخبار وكثرة وسائل طرق الوصول

ونقله لمن يحتاج به ممكن أيضا خلافا لبعضهم مستدلا بأن نقل
الاحاد لا يفيد القطع فلا بد أن يكون بانغا حدّ التواتر او المشهور
وذلك ممتنع اذ يستحيل عادة مشاهدة أهل التواتر جميع المجتهدين
شرقا وغربا طبقة بعد طبقة الى ان يتصل بالمحتاج به لانه مردود بما
تقدم من اجماع الصحابة والتابعين على تقديم القطعي على الظني فانه
نقل الى المحتج به نقلا متواترا كما نص العلماء على ذلك

وركنه الاصل تكلم مجتهد المعصر الذي حصل فيه الاجماع
على الحكم أو فعلهم كشروعهم في المزارعة والمضاربة والمساقاة ويلحق
بهذا الاصل تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي بعد علمه ومضى
مدة التأمل وهي ثلاثة أيام خلافا للمشهور عن الشافعي رضي الله عنه
من عدم اعتباره هذا اجماعا (١) والاجماع بالقول يسمى قوليا وبالفعل
يسمى فعليا وشروط الاجماع ثلاثة

(١) استدلال الشافعي رضي الله عنه على دعواه بأن سكوت المجتهد
قد لا يكون دليل الموافقة على الحكم بل يشابه الادلة وعدم الوصول
الي الحكم الشرعي أو لخوف الفتنة او لاحترام القائل لكبر سن أو
عظم جاه او وفرة علم كما سكت عليّ حين شاور عمر الصحابة في حكم
امراة حدها فأسقطت جنينا فقالوا انك مؤدب أدباً شرعياً ولا شيء
عليك وسمع عليّ قوتهم وسكت ولما سأله عمر قال أري عليك الغرّة وهي
شعر اللحية فسكوته لم يكن عن موافقة على ما قاله مجتهدو الصحابة لعمر
رضي الله عنه وقد قيل لابن عباس رضي الله عنهما ما منعك من إخبار

أولها الاجتهاد الا فيما يستغنى عن ذلك كتنقل آى القرآن
الكريم وعدد الركعات ومقادير الزكاة لاستغنائها عن الرأى
ثانيها وثالثها عدم الابتداع وعدم الفسق لانهما يورثان التهمة
ويسقطان العدالة ولا أهلية للاجماع متى سقطت العدالة ولا يشترط
أن يكون أهل الاجماع من الصحابة خلافا لداود الظاهري محتججا
بأن الاجماع حجة بصيغة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والصحابة هم الاصل في ذلك ولا يشترط أن يكون أهله من عترة
النبي عليه السلام خلافا للأمامية مستدلين بقوله عليه السلام (أنى
نارك فيكم ما ان تمسكم به ان تضلوا كتاب الله وعترتى)
لأن جميع ما ذكر من الأدلة يدل على مجرد التفضيل لا أن
اجماعهم حجة دون اجماع غيرهم وكذلك لا يشترط أن يكون أهله من
عمر بما تراه من عدم العول فقال درته وقد أجابت الحنفية عن ذلك
بان الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب المحرم بسبب
سكوتهم عن الحق وما علم من سيرتهم وعاداتهم يؤيد ذلك ألا ترى أن
عمر رضى الله عنه لما منع المغالاة في المهر قالت امرأة (ان الله تعالى
يعطينا بالقنطار في قوله تعالى « وآتيم اعداهن قنطارا فلا تأخذوا منه
شيئا » ويمنع ذلك عمر كل أفقه من عمر حتى المخدرات في الحبال)
فاذا حاجت امرأة عمر فيما قال فكيف بابن العباس مع مكانته من
قریش وعنايته بامر الدين فسكوته ليس الا كفا عن المناظرة لانهما غير
واجبة لانه أخفى ما يراه في العول وسكوت على لم يكن الا انتظارا
لانهما كاهي الآداب وتعظما لشأن الفتيا

أهل المدينة خلافاً لما لك مستدلاً بقوله عليه السلام (المدينة تنفى
 خبثها كما ينفي الكبير خبث الحديب) والخطأ خبث فيكون منفيًا عن
 أهلها وأذن يكون قولهم صواباً . ويجاب عنه بأن المراد بالخبث من
 كره الإقامة فيها أو أنه محمول على نفى الخبث في زمن النبي عليه
 السلام . ولا يشترط أيضاً لصحة الإجماع انقراض أهل خلافاً للشافعي
 رضي الله عنه معاً ذلك بأن الإجماع لا يتحقق إلا باستقرار الآراء
 ولا استقرار إلا بعد الموت وعلى قوله يجوز لأحد أهل الإجماع أن
 يرجع عن رأيه ولا يجوز عندنا وما ذهب إليه الشافعي من اشتراط
 الانقراض لصحة الإجماع مردود بالأدلة القائمة على أن الإجماع
 حجة فإنها تقضي بغير ما ذهب إليه . وكذلك لا يشترط لصحة الإجماع
 اللاحق عدم الاختلاف السابق غير أنه يجب أن لا يخرج عن عموم
 أقوال السالفين فأجماع التابعين على عدم جواز بيع أم الولد كما منعه
 عمر رضي الله عنه حجة وإن أجازته على كرم الله وجهه وقد اشترط
 بعضهم هذا الشرط مستدلاً بأن موت المخالفين لا يذهب رأيهم
 ودليلهم لأن المنظور إليه في الإجماع الرأي لأذوات الأشخاص ولا
 إجماع مع وجود رأي المخالف ذي الأهلية للإجماع على أن ذلك فيه
 تضليل بعض الصحابة المخالفة آراؤهم لما حصل عليه الإجماع بعدهم
 وهو مردود بأن العبرة بأهل العصر الواحد لأن حجة اتفاقهم كرامة
 لهم وذلك لا يكون إلا للأحياء المعارضين ودعوى التضليل باطلة لأن
 دليل المخالف معمول به إلى زمن حدوث الإجماع الرافع له كما يرفع

القياس بوجود النص وان أريد التضليل في الواقع ونفس الامر قلنا ليس كذلك لان المجتهد يخطئ ويصيب ولا يعتبر ضالاً على أحد التقديرين . ومما تقدم يعلم ان الأئمة اذا اختلفت في عصر من الاعصر في مسألة علي أقوال كان اجماعاً على أن ما عداها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر وذلك كجارية اشتراها رجل ووطئها ثم وجد بها عيباً فقل ان الوطء يمنع الرد وقيل بالرد مع الارش فالقول بأن له الرد بدون أرش باطل لخروجه عن القولين (١)

ومستند الاجماع أما خبر الآحاد كالاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لحديث (لا تبيعوا الطعام قبل قبضه) وهو خبر

(١) ومثل ذلك أيضاً القول بان الجد يرث ويحجب الاخ والقول الآخر بانهما يرثان معاً كل كلاً آخر فانهما اتفقا على ارثه مع وجود الاخ فالاجماع على عدم ارثه مع الاخ باطل . ومثله أيضاً عدة الحامل المتوفي عنها زوجها فانه قيل بانها تعتد بالوضع وقيل بابعاء الأجلين فان هذين القولين متفقان على عدم الاعتداد بالاشهر قبل الوضع فالاجماع عليه يكون باطلاً . وكذلك القول بان علة الربا في غير النقدين اتحاد القدر والجنس والقول الآخر بان علة كونه مطعوماً مع اتحاد الجنس أيضاً او الادخار معه فالاجماع على ان علة الربا شيء آخر ليس فيه اتحاد الجنس باطل . وكذلك استحقاق الام ثلث الكل او ثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين في زوجة وأبوين او زوج وأبوين فالاجماع على استحقاقها ثلث الكل او الباقي في احدي المسألتين دون الاخرى باطل

آحاد، واما القياس كأجماعهم على جريان الربا في الأرز قياساً على الحنطة
فلا يكون مستنداً للكتاب أو الحديث المتواتر أو المشهور لأنه
لا احتياج إليه اذن وقيل لا يستند الا اليها والا كان غير قطعى ورد بان
ما يستقل بكونه حجة لا يكون مستنده الا غير قطعى

اذا نقل اليها اجماع الصحابة بأجماع كل عصر على نقله كان
كنقل الحديث المتواتر فيكون قطعياً في ايجاب العلم والعمل كأجماعهم
على ان القرآن كتاب الله تعالى واجماعهم على عدد ركعات كل صلاة
واذا نقله الافراد كان كنقل السنة بالآحاد فيوجب العمل
دون العلم كقول عبيدة السلماني ما معناه « اجتمعت الصحابة على
المحافظة على أربع ركعات قبل الظهر »

﴿ مراتب الاجماع ﴾

اقواها اجماع الصحابة بتصريح منهم ثم ما نص فيه البعض
وسكت الباقيون ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن
سبقهم ثم اجماعهم على ما سبق فيه خلاف. والاول بمنزلة الخبر المتواتر
بالنسبة للعلم والعمل ويكفر جاحده. والثاني والثالث بمنزلة الخبر المشهور
فلا يكفر جاحده والرابع بمنزلة خبر الآحاد فيوجب العمل دون العلم
وحجة الأجماع ثابتة بقوله تعالى « ومن يتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » (١) وقوله صلى الله عليه

الاستدلال على كون الاجماع حجة بهذه الآية انما هو بالنظر لعمومها في ذاتها اذ
معرفة لا بالنظر لسياقها. الاحاديث المسندل بها على ان الاجماع حجة متكلم فيها

وسلم (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وقوله صلى الله عليه وسلم (الخير
فيّ وفي أمتي الى يوم القيامة)

❦ الدرس الرابع القياس ❦

هو اظهار مثل حكم الاصل في الفرع لوجود علته فيه كحرمة
بيع الارز بالارز متفاضلا وكذلك حرمة بيع غيره من المكيلات
والموزونات بجنسه متفاضلا قياساً على الخنطة فان قوله صلى الله عليه
وسلم (الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل والفضل رباً) يدل على حرمة التفاضل
بين التماثلين جنساً وقدرًا لانه لا يأتى التماثل بدونهما ومعلوم أن
البيع من حيث هو مباح فالامر فيه من نصب على التماثل وهو موجود في
بيع الارز بالارز فيكون كالخنطة

فالاصل الخنطة والفرع الارز والحكم حرمة البيع متفاضلا والعلة
موجودة في الفرع وهي اتحاد الجنس والقدر، ومثل ذلك قياس النبيذ
على الخمر في حرمة الشرب بجامع الاسكار، ووجوب الزكاة في الحلي
قياساً على النقد بجامع الثمنية

وكون القياس حجة ثابت بقوله تعالى (هو الذي أخرج الذين
كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا
وظنوا انهم مانعهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا
وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين
فاعتبروا يا أولي الابصار) لأن هذه الآية تدل على ان علة الاخراج

الكفر والاعتبار بذلك معناه انه لو حصل الكفر لترتب عليه الاخراج
اذ الاعتبار رد الشيء الى نظيره في الحكم فلو لم يكن الاعتبار حجة
لمعرفة الاحكام لما أوجبه بالادربه (١)

(١) الاعتبار في هذا السياق معناه رد الشيء الى نظيره في الحكم
العقلي اذ ترتب الخروج على الكفر ليس حكماً شرعياً بل هو حكم
عقلي فليس معنى الاعتبار في هذا السياق قياس الارز على الحنطة في
حرمة التفاضل لكن استدل به على وجوب القياس نظراً لشمول
الاعتبار في ذاته العقليات والشرعيات ولا دليل على ان الاعتبار هنا
معناه الاتعاض لا غير — وقد نفي بعضهم القياس مطلقاً وبعضهم نقاه
في الاحكام السمعية دون العقلية واستدل على ذلك بقوله تعالى « تبياناً
لكل شيء » وقوله جل شأنه « ولا رطب ولا يابس الا في كتاب
مبين » فان ذلك يدل على ان الكتاب كاف في بيان جميع الاحكام
بعبارة و اشارته ونصه واقتضائه وعند فقد الكل يعمل بالاستصحاب
بدليل قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم
يطعمه » الآية — واستدل أيضاً بقوله عليه السلام « لم
يزل أمر بني اسرائيل مستقيماً حتى ظهر فيهم أولاد السبايا فقاموا ما لم
يكن بما قد كان فضلووا وأضلوا » — وأيضاً هو طريق لا يؤمن فيه
الخطأ ومثل ذلك يتمتع العقل من سلوكه. وبأن الحكم حق الشارع القادر
على البيان القطعي فلم يجز التصرف في حقه بما فيه شبهة بخلاف حقوق العباد
الثابتة بالشهادة — ورد الاول بأن الكتاب اذا بين فيه حكم الاصل فقد
بين فيه حكم الفرع بياناً خفياً وذلك بطريق القياس — والثاني بأن القياس

وثابت أيضاً بحديث معاذ رضى الله عنه وهو قول النبي عليه السلام حين أرسله الى أهل اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسوله قال فان لم تجد قال أجتهد برأى فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسولنا لما يرضى به رسولنا) فلو لم يكن حجة لأنكره ولما حمد الله عليه . وله شروط وأركان ودفع وحكم

﴿ شروط القياس ﴾

شروط القياس أربعة - الأولى - ان لا يدل دليل على أن حكم الاصل مخصوص به لأن ذلك يكون مبطلاً للقياس مثاله ما حصل من شهادة خزيمه لما نقد النبي عليه السلام الأعرابي ثمن الناقة التي اشتراها منه وأنكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم (من يشهد لى) فقال خزيمه : أنا أشهد يا رسول الله أنك أوفيت الأعرابي ثمن الناقة . فقال (كيف تشهد ولم تحضرننا) فقال خزيمه - يا رسول الله انا

المفضي للضلال والاضلال هو الذى لم تراعى فيه الشروط كالقياس مع وجود النص او مع اختصاص حكم الاصل به او مع كونه جارياً على خلاف سنن القياس الخ . والثالث بأن غلبة ظن الصواب كافية في العمل والا تعطلت الاسباب كسفر التاجر للكسب اذ هو مبنى على غلبة الظن . وكذلك غالب الاعمال الانسانية الاختيارية . والرابع بأن ذلك ساغ بأذنه فان معرفة جهة القبلة لاداء محض حق لله تعالى جائز فيه الرأي لان هذا غاية ما فى وسعنا

نصدقك فيما تأتينا به من خبر السماء أفلا نصدقك فيما تخبرنا به من
أداء ثمن الناقة - فقال عليه السلام (من شهد له خزيمة فهو حسبه)
فجعل شهادته كشهادة رجلين كرامة له وقد دل قوله تعالى (وأشهدوا
شهيدين من رجالكم) على أن العمل بشهادته منفردا مخصوص به فلا
يقاس عليه غيره

(الثاني) أن لا يعدل بالأصل عن سنن القياس بأن لا تدرك له
علة يقتضيها القياس كالمقدرات الشرعية مثل عدد الركعات والسجرات
وعدد الجلدات في الحدود الى غير ذلك أو تدرك له علة تقتضي
حكما يغاير حكم الأصل كعدم فطر الصائم الآكل نسبانا الثابت
بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي حصل منه ذلك (أتم صومك
فإنما أطعمك الله وسقاك) فإنه مخالف للقياس اذ هو تقيض الفطر
لذهاب ركن الصوم وهو الأمساك لقوله عليه السلام (الفطر مما دخل)
فلا يقاس عليه الآكل خطأ كأن أكل في يوم معتقدا أنه آخر
شعبان أو أول شوال فظهر أنه من شهر رمضان - وإنما اغتفر النسبان
دون الخطأ لكون الاول طبيعيا وحاصلا بمجرد قدرة صاحب الحق
سبحانه وتعالى ولا اختيار للعبد فيه ولا كذلك الخطأ اذ التقصيرات
من جهته

(الثالث) أن يكون الحكم المعدي للفرغ حكما شرعيا لا تغير

فيه بعد نقله للفرع ثابتاً للأصل بحجة غير القياس (١)

(١) فلو كان حكم الأصل معلوماً من الكتاب أو السنة أو الإجماع وعلمت علته جاز القياس عليه بخلاف ما لو كان معلوماً بطريق القياس على واحد من هذه الأشياء فأنه لا يجوز قياس غيره عليه لأنه إن كانت فيه العلة التي في الأصل المعروف حكمه من الكتاب أو السنة أو الإجماع فلا داعي إلى القياس على ما قيس عليه وإن لم تكن هي التي فيه كان القياس فاسداً مثلاً إذا قسنا الذرة على الحنطة المذكورة في الحديث وقلنا أن يبيعها بشيء من جنسها متفاضلاً حرام قياساً على الحنطة فلا يسوغ لنا أن نقيس بيع الحلبة بمثلها متفاضلة على الذرة لأن اتحاد الجنس والقدر الذي هو العلة متحقق في الحنطة فلا داعي إلى الذرة وإن قسنا الليمون على الذرة وقلنا بعدم جواز بيعه متفاضلاً لا يصح لأن علة الحكم التي هي اتحاد الجنس والقدر ليست متحققة في الليمون لأنه عددي غير مكيل ولا موزون فليس من المقدرات - وقد استثنوا من ذلك القياس الحنفى "وصورة ذلك أن يختلف البائع والمشتري قبل قبض المبيع في مقدار الثمن فالقياس الظاهر يقتضي أن تكون اليمين على المشتري عند عدم اليقينة لأن البائع يدعى زيادته والمشتري ينكر ذلك فعليه اليمين ولكن القياس الحنفى المسمى استيحساناً يقتضي أن تكون اليمين على كل منهما لأن البائع ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي قاله المشتري كما أن المشتري ينكر دفع الثمن الذي قاله البائع وأخذ المبيع مقابلة ذلك ولما كان حلف كل منهما ثابتاً بطريق القياس الحنفى جاز نقله قياساً إلى وارثيهما وإلى المؤجر والمستأجر قبل تمام استيفاء المنفعة - ظهر لك

فلا يصح القياس اللغوي (١) كأطلاق اسم الخمر على النبيذ بجامع
أن كلا يخامر العقل وثبت حرمة بالنص ويحد شاربه كثيره وقليله
لكونه يسمى خمرًا

عما تقدم ان الاستحسان قياس خفي وان الامام أبا حنيفة لم يزد شيئاً
عن الأدلة الأربعة التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس اذا استحسان
قسم منه — وكما يطلق الاستحسان على القياس الخفي يطلق على ما ثبت
بالأثر مخالفاً للقياس كالأجارة فانها بيع معدوم وكذلك السلم لكن الأول
منهما ثبت بقوله عليه السلام (أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه)
والثاني بقوله (من اسلم فليسلم في شيء معلوم الخ)

ومثل ذلك عدم فساد صوم من اكل ناسياً لقوله عليه السلام (اتم صومك الخ)
ويطلق على ما ثبت بالاجماع ايضاً كالاستصناع وعلى ما ثبت بالضرورة
كطهارة الاواني فان القياس يقتضي عدم جواز الاستصناع لكونه بيع
معدوم ويقتضي عدم طهارة الاواني النجسة لأن كل ماء يلامسها نجس

(١) وانما لم يحجز القياس اللغوي ويترتب عليه الحكم الشرعي لأنه
معلوم ان علة التسمية لا تقتضيها بل لابد من وضع بأزاء المعنى مثلاً الخيل
سميت بذلك لاختيالها في مشيتها فلا يسمى كل مختال من غيرها خيلاً
فلو شبهنا كل مسكر بما اتخذ من العنب وغلا وقذف وأزبد وسميناه
خمرًا لمشابهته لذلك المتخذ وصارت كلمة خمر شاملة لهما وثبت تحريم
المسكر من غير الخمر بالآية لشمول لفظ الخمر له لكان ذلك جرياً على
خلاف منهج اللغة وقد قدمنا ان الناظر في الكتاب والسنة على طريق
استنباط الاحكام منهما لابد ان يتتبع في فهمهما مذاق الاستعمال العربي

ولا يجوز قياس غير متحد الجنس والقدر من العدد بات كالتفاح
وقد علمت أن القياس اللغوي لم تستعمله العرب في عباراتها فلا يكون
مرادها . والاستحسان قسمان : الأول ' ما قوي تأثيره والثاني ' ما
ظهرت صحته وخفي فساد . والقياس قسمان أيضا : الأول ' ما
ضعف تأثيره والثاني ' ما ظهر فساد . وخفيت صحته . فقسامه
مناقضان لسمى الاستحسان . والاول من قسمي الاستحسان مقدم
على الاول من قسمي القياس والثاني ' من قسمي القياس مقدم على الثاني
من قسمي الاستحسان . مثال تقديم أول قسمي الاستحسان على أول
قسمي القياس سور سباع الطير فإن القياس يقتضي نجاسته قياسا على سور
سباع البهائم لأن كلا غير مأكول اللحم والاستحسان يقتضي طهارته
فإن الطيور تشرب بمناقيرها وهي عظم ظاهر فيقدم ما يقتضيه الاستحسان
لقوة أثره على ما يقتضيه القياس لضعف أثره . ومثال تقديم ثاني قسمي
القياس على ثاني قسمي الاستحسان تأدية سجدة التلاوة بالركوع في
الصلاة فإن القياس يقتضي ذلك وفيه فساد ظاهر وهو العمل بالمجاز لان
شمول السجود (المأمور به عند حصول سببه) الركوع مجاز وصحة
خفية فإن سجود التلاوة ليس قرينة مقصودة بل المقصود منه التواضع
ومخالفة المتكبرين وموافقة المطيعين في قصد العبادة وهذا حاصل بالركوع
في الصلاة والاستحسان يقتضي عدم تأديها به لأن المأمور به في سجدة
التلاوة سجود مناير للركوع فينبني أن لا ينوب عنه كما لا ينوب عن
سجدة الصلاة وفي هذا الاستحسان فساد خفي وهو جعل سجدة
التلاوة التي هي غير مقصودة كسجدة الصلاة التي هي قرينة مقصودة
لذاتها وصحة ظاهرة وهي العمل بالحقيقة وعدم تأدي المأمور به بتأثيره

على متحدتهما مثل الخنطة فلا يجوز بيعه متفاضلا بجامع ان كلا مطعوم
لأن ذلك يوجب في الفرع حكماً هو حرمة التفاضل المطلقة وهو في
الأصل الحرمة المقيدة بالتماثل والتماثل لا يوجد الا فيما اتحد جنساً
وقدراً بأن يكونا من جنس واحد مكيلين او موزونين

الرابع - ان لا يكون حكم الفرع منصوصاً عليه لأنه ان كان
كذلك فالقياس اما أن يكون موافقاً للنص كحرمة بيع التمر بالتمر
متفاضلاً قياساً على الخنطة وحينئذ فلا فائدة في القياس اذ الحكم
المرتب عليه معلوم من النص واما ان يكون مخالفاً له كتقييد الرقبة
بالإيمان في كفارة الظهار قياساً على كفارة القتل واذا فلا يعمل به
لمخالفته نص الآية وهي قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم
ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) خلافاً لمن أجازوه
في الحالة الاولى قائلاً انه عارض للنص لأن الكلام في القياس
المستقل بكونه حجة

﴿ أركان القياس ﴾

أركان القياس أربعة : الأول ، الأصل (وهو المقيس عليه) ،
الثاني ، الفرع (وهو المقيس) الثالث ، حكم الأصل ، الرابع الجامع
أي العلة . وقد تقدم معرفة كل منها . أما حكم الفرع فتعريف القياس

﴿ طريقة معرفة العلة ﴾

علة الحكم هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع وتعرف

بثلاثة أشياء أولها النص، وثانيها الأجماع، وثالثها المناسبة

﴿ النص ﴾

النص اما ان يكون دالا على العلة بالوضع أولا . (والثاني الاثماء)
والاول قسمان : أولها الصريح - وهو ما دل على التعليل بوضعه
بحيث لا يتصدد به غير العلة نحو علة كذا أو لأجل كذا أو كي يكون
كذا، كقوله تعالى في النىء (كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم)
وثانيها - الظاهر كاللام والباء لظهورهما فى التعليل وان احتملت
اللام العاقبة والباء المصاحبة نحو (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وقوله
(فبما رحمة من الله انت لهم)

وبلى اللام والباء « إن » التعليلية لأن اللام مقدرة قبامها والمقدر
ليس كالثابت نحو قوله تعالى (وما أبرئ نفسي ان النفس لأماراة
بالسوء) ، ولعاب الهرة طاهر انها من الطوافين عليكم (فجعل
لعابها غير نجس دفعا للخرج) ومثل ان التعليلية فاء التعليل كالفاء
المذكورة فى الجزاءات فتفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها نحو قوله
تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (ونسها النبي فسجد)
و (زنى ما عثر فرجم)

والايماء هو أن يقترن بالحكم ما اذا لم يكن هو أو نظيره للتعليل
كان بعيدا عن الفهم نحو (أعتق رقبة أو أطعم ستين مسكينا) جوابا
لن قال (واقمت زوجتى فى رمضان) ونحو قوله عليه السلام لآلى

سألته في قضائها الحج عن أبيها (أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته
أكان ذلك يجزئه) وقوله عليه السلام في حرمة الصدقة على بني هاشم
(أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أ كنت شاربه)

ومنه الفرق بين شيئين في الحكم مع كونهما وصفين سواء ذكر
الحكمان أو أحدهما - فالاول - نحو للفارس سهمان وللراجل سهم .
والثاني نحو القاتل لا يرث ومنه أيضا الغاية والاستثناء والشرط نحو
قوله تعالى (ولا تقر بهن حتى يطهرن) وقوله تعالى (الا ان يعفون)
وقوله عليه الصلاة والسلام (فان اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم)
فان الاول يفيد عليه الطهارة لجواز القربان والثاني يفيد عليه العفو
لسقوط المفروض والثالث يفيد عليه اختلاف الجنس لجواز البيع
كيف شاءوا

﴿ الادِّصَّاع ﴾

تعرف العلة بالاجماع أيضا كاجماعهم على ان الصغير علة للولاية
على الصغير في ماله لعجزه عن التصرف فيقاس عليه زواجه بجماع
الصغير المؤدى للعجز عن التصرف في النفس بالاولى

﴿ المناسبة ﴾

تعرف العلة بالمناسبة للحكم بأن تكون ملائمة للعلى المنقولة عن
الرسول عليه السلام وعن السلف لأن جعلها مناطا للحكم الشرعي
لا بد أن يكون موافقا لما نقل عن أرباب الشرع كتعليل الفرقة في

اسلام زوج غير المسلم بأبائه الاسلام لأنه يناسبه لا لوصف الاسلام
لنُبُوِّهِ عن ذلك لأنه عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها كما قال عليه
السلام (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول
الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق)

﴿ العلة المبحوزة للقياس ﴾

هي التي علمت بطريقة الايماء او الملائمة كما في الامثلة المتقدمة
فالغرض منها بيان ما يظن أنه علة

﴿ العلة الموهبة ﴾

هي التي عرفت بطريقة الوضع، او كان نوعها او جنسها مؤثرا في نوع
الحكم او جنسه . مثال تأثير الجنس في الجنس تأثير الضرورة في
التسهيل المأخوذ من قوله تعالى فمن اضطر في مخمصة الخ ، وتأثير النوع
في النوع كتأثير الاسكار في التحريم ، وتأثير الجنس في النوع كتأثير
الداخل في الافطار ، وتأثير النوع في الجنس كتأثير الجنون في اسقاط
التكاليف (١)

(١) المراد بالنوع هنا شيء واحد يتعدد بتعدد محاله وأسبابه
كالسكر فانه واحد يختلف باختلاف أسبابه كسكر الخمر وسكر النبيذ
وسكر الجعة - وبالجنس ما فوق ذلك كالعجز بعدم العقل فانه يشمل
عجز الصبي غير العاقل وعجز الجنون ' وفوقه الجنس الذي هو العجز
بسبب ضعف القوي اعم من الظاهرة والباطنة فيشمل المريض ايضا'

﴿ المعارضة والترجيح ﴾

المعارضة هي تقابل الحجتين على السواء مع اتحاد المحل والزمن وذلك بالنسبة لنا اما بالنسبة للواقع فلا بد من اختلاف الزمن ولكن لما جهلنا ذلك حملنا الأمر على اتحاده وبحثنا عن المرجح لاحدهما على الاخرى فلا تعارض بين المتواتر وخبر الآحاد، ولا بين القياس والكتاب والسنة المتواترة او المشهورة لعدم تساويهما في القوة ، ولا بين حلية زواج البنت وحرمة أمها لاختلاف المحل ، ولا بين حل الخمر في صدر الأسلام وحرمتها بعده لاختلاف الزمن ، ولا بين الناسخ والمذسوخ لذلك . وقد رأينا في الأدلة الشرعية نقابا وهي من معصوم لا يجوز عليه الخطأ فعلمنا ان ذلك بالنظر لما لا غير

ولما كان هذا يوجب اهمال احدى الحجتين او الغاءهما لعدم امكان العمل بهما معا احتجنا الى ان نبين ما يجب ان يتبع في شأنهما فنقول

اذا عارض بعض الكتاب بعضه الآخر رجعنا الى السنة ولا نرجع لآية اخرى نعتبر ناسخة او مقوية احدى الحجتين لان الكل من جنس

وفوقه الجنس الذي هو المعجز الناشئ عن الفاعل بدون اختياره فيشمل المحبوس والمكره زيادة على ما تقدم ، وهكذا يقال مثل ذلك في الاحكام

لم يذكر المؤلف دفع القياس لكونه مشروحا في علم آداب البحث

واحد فلا نكون احدى الآيات مرجحة للآخرى على غيرها (١) ومحل الرجوع منهما الى السنة اذا لم يمكن التخلص من المعارضة بوجه من الوجوه كاختلاف الحكم والحال كما يأتي

واذا كان بين أدلة السنة رجعنا الى أقوال الصحابة او الى القياس مثال الاول قوله تعالى في الصلاة (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) فانه معارض بقوله تعالى (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) اذ الآية الاولى توجب الاستماع لا القراءة والثانية بالعكس فيرجع الى قوله عليه السلام (من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) ومثالها بين أدلة السنة ما رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الكسوف ركعتين بركوعين وسجدتين فان ذلك معارض لما روى عن عائشة رضى الله عنها من انه صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات فيرجع الى قياسها بسائر الصلوات فتكون الركعة بركوع وسجدتين واذا لم يوجد ما يرجع اليه في دفع التعارض من حديث او قياس وجب تقرير الاصل كما في

(١) فانه لا ترجيح بكثرة الأدلة التي من جنس واحد فالدليل الواحد يعارض كثيراً من الأدلة المخالفة له وانما رجعنا الى السنة لان مرتبتها متأخرة عن آي القرآن الكريم اذ هي بمنزلة التفسير والبيان لما جاء فيه قال تعالى (وأنزلنا اليك الكتاب لتبين للناس) ومعلوم ان المبين متأخر عن المبين وكذا يقال فيما يرجع اليه في دفع التعارض من غير السنة كأقوال الصحابة والقياس

سؤر الحمر الاهلية فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل :
 ابتوضاً بما افضلت الحمر الاهلية قال : نعم . فانه معارض بما روى
 عنه عليه السلام من انه نهى عن اكل لحمها اذ هذا يقتضى نجاسة
 لها بها المستلزم نجاسة سؤرها فيرجع الى الاصل في الماء وهو الطهارة
 والى الأصل في الحدث وهو عدم ارتفاعه بالوضوء فيجب الجمع
 بين الوضوء والتميم ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحكم بان يوزع
 بين الدليلين فيقسم المال بين المدعين المبرهنين او بأن يكون الحكم
 في احد الدليلين دنيوياً وفي الآخر أخروياً كما تبي اليمين في سورة
 البقرة والمائدة وهما قوله تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين
 من اوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة) وقوله
 تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
 قلوبكم) فالآية الثانية تفيد المؤاخذه بما قصده القلب وذلك
 يتأتى في اليمين الغموس والاولى تفيد عدم المؤاخذه بها لصدق
 اللغو عليها فتخص الآية الثانية بالحكم الأخروي والاولى بالدنيوي
 لذكر الكفارة فيها ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحال كقراءة
 (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطمرن) بتخفيف
 الطاء وتشديدها اذ الاولى تقتضى حل القر بان بمجرد انقطاع الحيض
 والثانية تقتضى عدم حله الا بعد الغسل فتحمل الاولى على ما اذا انقطع
 الدم لأكثره لعدم احتمال عوده والثانية على ما اذا لم يكن كذلك

فيؤكّد بالغسل وبذا يدفع التعارض . ويدفع أيضاً بحظر أحدهما وإباحة الآخر فيقدم الحاضر على المبيح لأن الأصل في الأشياء الإباحة فيجعل المبيح (الموافق للأصل) مقدماً والحاضر متأخراً مغيراً له بخلاف ما إذا جعل الحاضر متقدماً مغيراً للإباحة الأصلية ثم جاء بعد ذلك المبيح مغيراً له فإن التغيير يتكرر والأصل عدم التكرار وهذا يرجع إلى اختلاف الزمان تقديراً وهو مما يوجب عدم التعارض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) والدليل على أن الأصل في الأشياء الإباحة قوله تعالى (خالق لكم ما في الأرض جميعاً) أما على قول من قال أن الأصل فيها الحظر أو التوقف فيقدم الحاضر عملاً بالحديث السابق

إذا تعارض المثبت والنافي قدم المثبت إذا لم يكن النفي (١) عن دليل بأن كان مبنياً على العدم الأصلي وذلك خشية تكرار التغيير إذا قدم النافي على المثبت كما في الحاضر والمبيح - أما إذا كان ناشئاً عن دليل فيعارض الإثبات - وعلى هذا فالحل في حديث ميمونة (وهو ما رواه ابن عباس من أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم) يعارض إثباته المروي في حديث يزيد بن الأصم وهو أن النبي تزوجها

(١) المراد بالنافي الأصل في الشيء المناسب له الذي عرف اتصافه به وبالمثبت الطارئ على ذلك كالأحرام بالنسبة للحاج فإنه أصل فيه والحل طارئ عليه وكالرق في العبد المعلوم رقه فإنه أصل والحرية طارئة عليه

وهو حلال اذ النفي (وهو هيئة المحرم) يدرك بدليل المشاهدة وقد قدمنا
النافي على المثبت لكون راويه وهو ابن عباس أقوى من راوي الاثبات
وهو يزيد بن الاصم ضبطاً واتقاناً

ومثال النفي المبنى على العدم الاصل ما روي ان بريرة عتقت
وزوجها عبد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقاء معه فانه
لا يعارض الاثبات وهو ما روي انها عتقت وزوجها حر وان النبي
خيرها فان القول بالرق استصحاب الأصل فانه كان رقيقاً قبل ان
يعتق ولذا أخذنا بالمثبت وفرعنا عليه ان الرقيقة اذا عتقت تحت
زوجها الحر تخير في البقاء معه خلافاً للشافعي فانه أخذ بالثاني وفرع
عليه انها لا تخير الا اذا كان زوجها رقيقاً

وترجح رواية الفقيه على غيره وما سمع من النبي صلى الله عليه
وسلم على ما علم منه وما شاهدته وأقره على ما سمع به وأقر
وما في كتاب عرف بالصحة كالبخاري ومسلم على ما في كتاب أقل
منه حجة كسنن أبي داود والترمذي وكترجيح النص على الظاهر والمفسر
على النص والمحكم على المفسر والدال بعبارة على الدال بأشارته الى
غير ذلك من المرجحات العديدة

إذا عارض القياس قياساً في رتبته (١) يعمل المجتهد بأيهما شاء

(١) اما اذا لم يكن كذلك بأن كان احدهما ذا علة مجوزة والاخر
ذا علة موجبة فانه يقدم الثاني على الاول وذلك كما اذا قتل شخص
مورثه دفاعاً عن نفسه فان قوله عليه السلام (القاتل لا يرث) يفيد

بشهادة قلبه لان لقلب المؤمن نوراً يميز به الحق من الباطل قال النبي
عليه السلام (اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله)

﴿ الاجتهاد ﴾

هو لغة بذل الجهد وفي الاصطلاح بذل الفقيه وسعه للحصول
على ظن بحكم شرعي

وشروط المجتهدان يكون عالماً بالكتاب والسنة واجماع الصحابة
وغيرهم من المجتهدين ومراتب ذلك الاجماع وعالماً أيضاً بسيرة الرواة
وبالناسخ والمنسوخ وان يكون عدلاً غير مبتدع عارفاً بقواعد علم الأصول

ان هذا القتل علة في المنع من الارث بطريق الاعماء لان فيه تعليق
الحكم بالمشقة وهو يؤذن بعلة مبدأ الاشتقاق ولكن من حيث ان القتل
قضت به ضرورة الدفاع عن النفس يرثه فان جنس الضرورة الذي
يندرج فيه ما هنا مؤثر في جنس الحكم الذي هو التسهيل الشامل
للالرث — قال تعالى (فمن اضطر في نخصة غير متجانف لاثم فان الله
غفور رحيم) ومعلوم ان جنس العلة اذا ثبت شرعاً تأثيره في جنس
الحكم تعالى ذلك الى الانواع المندرجة تحت كل منهما وكان موجباً
للقياس

(١) تكلم بعض العلماء في هذا الحديث

❖ باب التمريضات ❖

ولنذكر لك الآن نموذجا من التمريضات التي وعدنا بها لتنسج على منوالها وتستضيء بمشكاتها وهي وان كانت قليلة في ذاتها الا انها كثيرة اذا قيس عليها ولم نراع في وضعها ترتيب الابواب ليكون ذلك ادعي الى التبصر وأعمال الفكرة وقد شاركننا المؤلف حفظه الله في هذه التمريضات والتعليقات وفي الارشاد الى المظان فله الفضل في الأولى والأخرى . وله حق اعادة الطبع . في الاصل وانفرع

(١) أجمع الفقهاء : على أن شهادة من له حق الشفعة في البيع على عقد البيع لغيره يسقط حقه في الشفعة فيبين من اي نوع من انواع الدلالات دلالة شهادته على سقوط حقه

(٢) بين عدد الطلقات التي تقع على الزوجة اذا قال لها زوجها انت طالق ثلاثا الاثنتين بدون فاصل وبين حكم ذلك اذا فصل فاصل زمني بين المستثنى والمستثنى منه من غير عذر مع بيان المأخذ من الاصول

(٣) استأجر رجل جملا واشترط عليه المؤجر الا يحمله الا تطنا او ثبنا او ماشا كل ذلك فحمله حديدا او رصاصا فاستنتج حكم فسخ الاجارة

(٤) كيف تستنتج حكم رد الامانات من قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها - النازل في رد مفتاح

الكعبة الى ثمان بن مظهون سادها

(٥) من أى نوع من أنواع ظهور المعنى فهم طهورية الماء المالح وحل مبيته من قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن جواز الوضوء بالماء المالح (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)

(٦) من أى نوع من أنواع الدلالات دلالة الحديث السابق على طهورية الماء المالح وحل ميتته

(٧) كم تفاحة يأكلها حتى لا يحنث من حلف أنه بأكل تفاحات وبيان ذلك من الاصول

(٨) اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله او لعبدك انت حر ان شاء الله بطل طلاقه وعتقه فبين مأخذ ذلك من الاصول

(٩) بين الحكم الاصولى لاقرار من قال لاخر لك على عشرة جنميات الا عشرة جنميات ومن قال لزوجته انت طالق ثلاثا الا ثلاثا

(١٠) استأجر رجل دارا واشترط عليه المؤجر الا يسكنه نجاراً أو قصاراً او نحوهما مما يرهن البناء فأسكنها حدادا فبين بياناً أصوليا

فساد الاجارة

(١١) كيف تستنتج حكم التبذير والتقتير والتوسط من قوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد

ملوماً محسوراً

(١٢) اذا كان قانون مدرسة من المدارس يقضى بفصل من لا يجيب في علم من العلوم المقررة للامتحان فما حكم من لا يجيب في

عـلمين أو أكثر ومن أى نوع من أنواع الدلالات دلالة
القانون على هذا الحكم

(١٣) كيف تستنتج حكم عدم التقوى من قوله تعالى وانقوا الله

(١٤) من أى أنواع الدلالات دلالة ان للشريك الثانى ثلاثة

ارباع الربح بعد بيان ان لـلاول الربح

(١٥) كيف تستنتج حكم الصلاة من وأقيموا الصلاة وحكم ترك

الزكاة من وآتوا الزكاة

(١٦) كيف تستنتج حكم معاملة الغير اذا تعدى عليك من قوله

تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم

مع العلم بأن التعدى منهى عنه بقوله تعالى (ولا تعتدوا)

(١٧) كيف تستنتج حكم اصلاح ذات البين وحكم الافساد من

قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فأصالحوا بين أخويكم

(١٨) اذا اختلف المتبايعان وهلكت السلعة ولا بينة لواحد منهما قالت

الحنفية يتحالفان ويترادان اذا كانت السلعة قائمة وقالت الشافعية

يتحالفان ويترادان هلكت السلعة ام لا (ورد السلعة فى حال هلاكها

انما هو رد قيمتها) فايد احد الرأيين على حسب القواعد الاصولية من

هذين الحديثين (الاول) اذ اختلفت المتبايعات والسلعة

قائمة تحالفا وترادا والثانى بدون والسلعة قائمة

(١٩) كيف تستنتج حكم شرب الخمر من قوله تعالى انما الخمر والميسر

والانصاب والالزام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه

- (٢٠) كيف نستنتج حكم مشاورة الانسان اخاه من قوله تعالى للنبي عليه السلام وشاورهم الامر
- (٢١) استنتج حكم قبول الهدية من قوله عليه السلام تهادوا تحابوا

(اصلاح خطأ)

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
عليه	علمه	٦	١٥
والوحدة	او الواحدة	٢٥	١٤
يتمهما	يتمها	٢٧	١٠
لان	كما ان	٢٧	١٦
بأن	الى ان	٢٩	٢٠

